جامعة المنصورة
كلية الحقوق

الفساد العابر للحدود
التداعيات الاقتصادية والسياسية والاستجابات الدولية

على أحمد محمد رياض عنان
إشراف
الأستاذ الدكتور/ شريف حلمي خاطر- رئيس جامعة المنصورة

ملخص البحث:

رافقت ظاهرة الفساد البشرية منذ القدم، وتمكنت من ترسيخ جذورها في العديد من المجتمعات عبر التاريخ، متخذة أشكالًا متعددة وأساليب متنوعة، مما جعلها ظاهرة خطيرة تهدد استقرار المجتمعات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية[١]. وقد تفاقمت هذه الظاهرة في العقود الأخيرة، حيث توسع نطاقها وأصبحت سلوكًا شائعًا في مختلف النظم السياسية والاقتصادية، سواء كانت ديمقراطية أو ديكتاتورية، رأسمالية أو مختلطة. [٢]

أدى انتشار الفساد إلى عواقب وخيمة، خاصة في الدول الفقيرة، حيث أعاق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وشوه سياسات السوق المفتوحة، وأضعف الجهود الاستثمارية، وأضر بالإصلاحات الديمقراطية[٣]، وكاد يقوض الشرعية السياسية في بعض الحالات. كما أن تأثير الفساد لم يقتصر على الدول الفقيرة، بل امتد إلى الدول الغنية أيضًا، حيث تسبب في انخفاض معدلات تحسين مستويات المعيشة، وزيادة التفاوت في الدخول نتيجة للإثراء غير المشروع، وتقليص فرص تشكيل حكومات نزيهة وفعالة[٤].

---

[١] اللواء الدكتور محمد فتحي عيد، الاجرام المعاصر، مطبوعات اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الطبعة الاولي، الرياض، ١٩٩٩، ص١٠.

[٢] المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى، دار نهضة مصر للنشر، الطبعة الثانية، ٢٠١٤، ص ٥.

[٣] كيمبرلي آن اليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محم جمال امام، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠، ص١٠.

[٤] "المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سبق ذكره، ٢٠١٤، ص ٥، ٦"

يؤدي الفساد على المستوى الدولي، إلى تشويه مسار التجارة العالمية والتأثير سلباً على تدفقات الاستثمار، كما يسهم في تفشي الجرائم المنظمة المتعدية للحدود، مثل تهريب المخدرات والرشوة الدولية، وغسل الأموال. وتنعكس هذه التداعيات السلبية على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يضعف المؤسسات الاقتصادية والمالية والسياسية، ويقوض الثقة العامة، ويعيق تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة [١].

الخطورة الحقيقية للفساد تكمن في ارتباطه الوثيق بالجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، وفي كونه ظاهرة عابرة للحدود الوطنية. لذلك، أصبحت مواجهة الفساد تتطلب تعاوناً إقليمياً ودولياً، حيث لم يعد بالإمكان معالجته من خلال قوانين محلية فقط. الفساد تحول إلى ظاهرة عالمية تحتاج إلى جهود مشتركة ومتكاملة لمواجهتها والقضاء عليها.

تحول الفساد من قضية محلية أو إقليمية إلى مشكلة سياسية عالمية بسبب عدة عوامل، منها[٢]:

١. التكامل الاقتصادي العالمي المتزايد.
٢. النظام المالي الدولي المعقد والمتشابك.
٣. التحالفات العالمية بين الشركات.
٤. تغاضي بعض الدول عن أنشطة الفساد، بل واعتبار الرشاوى نفقات مشروعة في بعض الحالات.

هذه العوامل أدت إلى زيادة القلق العالمي تجاه الفساد وتداعياته، مما استدعى الحاجة إلى سياسات فعالة لمكافحته عبر تعاون إقليمي ودولي يشمل الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. الفساد لم يعد يقتصر على صغار الموظفين، بل يشمل كبار المسئولين، مما يجعل مكافحته أكثر تعقيداً[٣]

أدركت المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، خطورة الفساد مبكراً، حيث تمت مناقشته في مؤتمراتها منذ عام ١٩٨٥[٤]، ومع ذلك، لم تحظَ مكافحة الفساد بالأولوية الكافية مقارنة بقضايا أخرى مثل حقوق الإنسان والإرهاب. لكن مؤخراً، ازداد الاهتمام الدولي بالفساد بسبب ارتباطه بالجريمة المنظمة والمشكلات الأمنية، مثل الاتجار غير المشروع في الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على التنمية وانحراف المساعدات الدولية.

على المستوى العربي، بذلت جامعة الدول العربية جهوداً كبيرة لمكافحة الفساد من خلال[٥]:

١. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

---

[١] انظر الموقع الالكتروني لمنظمة الشفافية الدولية: http://www.transparency.org

[٢] "المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سبق ذكره، ٢٠١٤، ص ٦ ،٧".

[٣] د. سامي الطوخي، الادارة بالشفافية للتنمية والاصلاح الاداري (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية ٢٠٠٦، ص ٦٠ وما بعدها، وكذلك انظر د. محمود شريف بسيوني – الجريمة المنظمة وغسل الاموال في القانون الجنائي الدولي – دراسة غير منشورة– ٢٠٠٣، ص ٢٣ وما بعدها.

[٤] خطة ميلانو، مؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، الفصل الاول، الفرع (أ).

[٥] مجلس وزراء الداخلية العرب، قرار رقم (٢٠٠٣/٣٨٤)، الدورة العشرون.

٢. القانون العربي النموذجي لمكافحة الفساد.

٣. المدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين العموميين.

Summary

The phenomenon of corruption, which has accompanied humanity since ancient times, has managed to entrench its roots in many societies throughout history, taking on multiple forms and diverse methods. This has made it a dangerous phenomenon that threatens the stability of societies at local, regional, and international levels. In recent decades, corruption has worsened, expanding its reach and becoming a common behavior in various political and economic systems, whether democratic or dictatorial, capitalist or mixed.

The spread of corruption has led to severe consequences, particularly in poor countries, where it has hindered the achievement of economic development goals, distorted open market policies, weakened investment efforts, and harmed democratic reforms. In some cases, it has nearly undermined political legitimacy. The impact of corruption is not limited to poor countries; it has also extended to wealthy nations, causing a decline in the improvement of living standards, increasing income inequality due to illicit enrichment, and reducing opportunities for forming honest and effective governments.

On the international level, corruption contributes to the distortion of international trade and investment flows, and facilitates cross-border organized crimes such as international bribery, drug trafficking, and money laundering. These negative effects threaten the stability and security of societies, undermine economic, financial, and political institutions, and lead to an erosion of public trust and the obstruction of sustainable development plans.

The true danger of corruption lies in its close connection to organized crime and economic crime, as well as its transnational nature. Therefore, combating corruption now requires regional and international cooperation, as it can no longer be addressed solely through local laws. Corruption has become a global phenomenon that demands joint and integrated efforts to confront and eliminate it.

Corruption has transformed from a local or regional issue into a global political problem due to several factors, including:

1. The increasing global economic integration.
2. The complex and interconnected international financial system.
3. Global alliances among corporations.
4. The tolerance of some countries toward corrupt activities, even considering bribes as legitimate expenses in some cases.

These factors have heightened global concern about corruption and its repercussions, necessitating effective policies to combat it through regional and international cooperation involving governments, international organizations, and civil society. Corruption is no longer limited to low-level employees but includes high-ranking officials, making its eradication more complex.

International organizations, such as the United Nations, recognized the dangers of corruption early on, discussing it in their conferences as far back as 1985. However, anti-corruption efforts did not receive sufficient priority compared to other issues such as human rights and terrorism. Recently, international attention to corruption has increased due to its links to organized crime and security problems, such as the illicit trade in weapons and military technology, as well as its negative impact on development and the diversion of international aid.

At the Arab level, the League of Arab States has made significant efforts to combat corruption through:

1. The Arab Convention Against Corruption.

2. The Arab Model Law on Combating Corruption.
3. The Arab Code of Conduct for Public Officials.
These efforts aim to promote transparency and combat corruption at all levels.

الباب الأول

مفهوم الفساد وأسبابه وصوره

تعددت تعريفات الفساد لغوياً وفقهياً وتشريعياً، لكنها اتفقت على أن عدم احترام الأعراف والقوانين والرغبة في إلحاق الضرر بالمصالح العامة يؤدي إلى تفشي الفساد. إذا لم يتم مواجهة الفساد بفاعلية، فقد يؤدي إلى تدمير أركان الدولة وتهميشها. معظم التشريعات الوطنية لم تحدد مفهوم الفساد بشكل مطلق، لكن بعضها تضمن أساليب لمواجهته في قوانين العقوبات. بعض الدول، مثل اليمن والجزائر، وضعت تشريعات خاصة لمكافحة الفساد، بينما لجأت دول أخرى لتعريف الفساد من خلال الاتفاقيات الدولية[١].

تتشابه أسباب الفساد في الدول النامية والمتقدمة، خاصة في ظل العولمة وزيادة دور الشركات متعددة الجنسيات. التحولات السياسية نحو الديمقراطية والاقتصادية نحو الرأسمالية دون تطور تشريعي وقانوني مناسب أدت إلى ظهور وتعدد أسباب وصور الفساد. تتعدد أسباب الفساد اجتماعياً وأخلاقياً وسياسياً وإدارياً وتشريعياً، وتتشابك هذه الأسباب مما يعقد عملية الإصلاح والتنمية.

ينقسم الفساد إلى نوعين رئيسيين:

١. الفساد الكبير (فساد القمة): يتعلق بالوظائف الرئيسية في الدولة المسؤولة عن المصلحة العامة وتوفير الخدمات الأساسية.
٢. الفساد الصغير: يتعلق بفساد المؤسسات الإدارية والمسؤولين الحكوميين[٢].

أظهرت دراسات أن أكثر المجالات عرضة للفساد في الدول النامية تشمل المشتريات الحكومية، تقسيم وبيع الأراضي، النظم الضريبية والجمركية، والتعيينات الحكومية.

على الرغم من شيوع مصطلح "الفساد" في المواثيق الدولية، فإن التشريعات الجنائية الوطنية لا تحصر جرائم الفساد تحت قسم واحد، مما يتطلب إعادة النظر في التشريعات لتتناسب مع التزامات الدول الدولية.

الفصل الأول

مفهوم الفساد وأسبابه

يُعرّف الفساد بأنه سلوك غير قانوني وغير أخلاقي ينتهك القوانين والنظام العام، ويهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية لفرد أو مجموعة على حساب المصلحة العامة أو متطلبات العمل. ويتجلى هذا السلوك في الانحراف عن الواجبات والمسؤوليات، وغياب الشفافية، والإخلال بالمعايير الأخلاقية والمهنية. ولتفادي اللبس

---

[١] محمد سلامة احمد عزت – بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٢٠١٦، ص١: ٢.

[٢] محمد سلامة احمد عزت، بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني أكاديمية ناصر العسكرية العليا مرجع سبق ذكره "ص ٢.

والاختلاف في فهم مفهوم الفساد، لا بد من وضع تعريف دقيق وشامل يحدد معاييره بوضوح ويحد من تباين التفسيرات.

الفساد ظاهرة قديمة رافقت البشرية عبر التاريخ بأشكال وصور مختلفة، تسببت في أضرار جسيمة للمجتمعات. في العصر الحديث، أصبح الفساد ظاهرة عالمية تثير القلق لدى الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم. مع نمو الاقتصاد وتسارع خطوات التنمية وسياسات السوق، تتسع ميادين الفساد وتتضاعف آثاره السلبية. وفي القرآن الكريم العديد من الآيات التي تنهي عن الفساد في الأرض وتذم المفسدين ومنها قوله تعالى :﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُوا الكَيْلَ والْمِيزَانَ ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تُفْسِدُوا فِي الأرض بَعْدَ إِصْلاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ أن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[٣] وقوله تعالي ﴿وإذا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ .[٤] وقد سوي المولي عز وجل بين الذين يسعون في الأرض فساداً والذين يحاربون الله ورسوله وشرع عقوبات توقع عليهم في الدنيا وتوعدهم بالعذاب العظيم في الاخرة فقال تعالي : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأرض فَسَاداً أن يُقَتَّلُوا أو يُصَلَّبُوا أو تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أو يُنْفَوْا مِنَ الأرض﴾[٥].

المبحث الأول

ماهية الفساد

اختلف المجتمع الدولي حول تحديد مفاهيم بعض الظواهر الإجرامية كالجريمة المنظمة والإرهاب وغسل الأموال، مما أعاق وضع خطط موحدة لمواجهتها. لكنه توصل سريعاً إلى اتفاق حول مفهوم الفساد، مما عزز الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحته. تعتبر المصطلحات أدوات أساسية لفهم العلوم ونقل المعرفة، لذا يعد تحديدها خطوة أولى لفهم أي موضوع. في هذا السياق، سنستعرض تعريف الفساد لغوياً وفقهياً، ثم نعرض تعريفه لدى المنظمات الدولية والمواثيق الدولية، ونختتم بتعريفه في التشريع المصري من خلال مطلبين: الأول يتناول التعريف اللغوي والفقهي والمنظمات الدولية، والثاني يركز على المواثيق الدولية وأثرها في التشريع المصري.

المطلب الأول

تعريف الفساد لغوياً وفقهياً وعند بعض المنظمات الدولية

أولًا: تعريف الفساد لغوياً:

---

[٣] سورة الأعراف آية ٨٥.

[٤] سورة البقرة (الآيات ٢٠٥ -٢٥١)

[٥] سورة المائدة آية ٣٣.

الفساد لغة: من فسد، فسادا، وفسوداً: ضد صلح، فهو فاسد وفسيد والفساد: أخذ المال ظلماً والتلف والعطب والاضطراب والخلل والجدب **والقحط وفي التزيل** ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾[٦].

الفساد "أسم" مصدره فسد ويقال ""عم الفساد في المدينة "أي تمكن منها الانحلال وعدم احترام الأعراف والقوانين والفساد أيضاً هو التلف والعطب والاضراب والخلل.[٧]

وقد ورد مصطلح الفساد في مواضع عدة في القرآن الكريم وتحدد معناها وفقًا لسياق ورودها كما في **قوله تعالي** ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾[٨] ويقصد ايقاع الضرر وقوله تعالي ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[٩] ويقصد به الطغيان والجبروت **وقوله جل وعلا** ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[١٠] ويقصد التخريب والهدم .

يُعرّف الفساد في معاجم اللغة من الفعل "فسد"، وهو نقيض الصلاح، ويُستخدم للدلالة على البطلان، فيُقال "فسد الشيء" أي بَطَل واضمحل. ويأخذ هذا المصطلح معاني متعددة وفق سياقه، حيث يُعرّف الفساد في اللغة العربية عموماً بأنه اللهو والعبث والاستيلاء على المال بغير وجه حق، مما قد يؤدي إلى تفسير المصطلح على نحو يبعده عن مدلوله السلبي، إذ يُقابل الجد القائم على الأمانة. [١١]

ثانيًا: التعريف الفقهي للفساد:

يرى بعض الفقهاء أن الفساد يمثل ظاهرة تسهم في تكريس الوضع الراهن وتعزز غياب المساواة في توزيع السلطة من منظور اجتماعي وسياسي. [١٢]

التعريف الاقتصادي للفساد:

أما **الاقتصاديون**، فقد ربطوا الفساد بعلاقة وثيقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة، وكفاءة المؤسسات الحكومية من جهة أخرى. واستنتجوا أن ضعف المؤسسات العامة يعد من أبرز العوامل المسببة للفساد، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار وإبطاء وتيرة التنمية الاقتصادية.[١٣] والفساد أيضاً هو

---

[٦] القرآن الكريم – سورة الروم الآية ٤١.

[٧] معجم المعاني الجامع.

[٨] القرآن الكريم – سورة المائدة الآية :٦٤.

[٩] القرآن الكريم –سورة القصص الآية: ٨٣.

[١٠] القران الكريم – سورة الروم الآية: ٤١.

[١١] د. البشير علي حمد الترابي، مفهوم الفساد وانواعه في ضوء نصوص القران الكريم والسنة المطهرة، شبكة المعلومات.

[١٢] د. علي شتا، الفساد الاداري ومجتمع المستقبل، الاسكندرية: مكتبة الاشعاع، ١٩٩٩ ص ٤٣.

[١٣] صباح عبد الكاظم شبيب، دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري في العراق، رسالة دكتوراه جامعة بغداد، كلية القانون، العراق، ٢٠٠٨، ص ٩٤.

محصلة لالتقاء ثلاثة عوامل، هي القوة الاحتكارية للأفراد والقدرة على اتخاذ القرار بشكل شخصي وتحكمي، إلى جانب تدني مستوي الشفافية وتراجع نطاق المساءلة، وعليه فقد تكون معادلة الفساد على النحو التالي:[١٤]

الفساد = الاحتكار + الاستبداد + غياب الشفافية.

Corruption= monopoly+ authoritarianism+ lackof transparency

هو كل شخص يحوز سلطة ويستعملها استعمالًا احتياليًا، (الفْساد) هو كل من يحوز وسيلة مادية لشراء تلك السلطة أو بالأحرى شراء قرار معين يمكن أن يصدر عن تلك السلطة. [١٥]

واما **أصحاب علم الاجتماع** فقد عرفوه على أنه كل فعل يعتبره المجتمع فاسداً ويشعر فاعله بالذنب وهو يقترفه.[١٦]استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الاخلاقي.[١٧] ولا يقتصر على الفساد الإداري في القطاع الحكومي، بل يتعداه ليشمل الفساد في القطاع الخاص، ليكون التعريف جامعاً للممارسات الضارة التي يقترفها موظفو القطاعين العام والخاص على حد سواء، إذ أن هناك حالات عديدة من الفساد تبدأ من القطاع الخاص وتكتمل بتوريط موظف عام من القطاع الخاص.[١٨]

الرأي الراجح بين الآراء المذكورة حول الفساد هو الرأي الاقتصادي، الذي يربط الفساد بعلاقة سببية وثيقة بين ضعف المؤسسات الحكومية وتراجع الاستثمار والتنمية الاقتصادية .هذا الرأي يستند إلى تحليلات كمية وتجريبية تؤكد أن وجود مؤسسات ضعيفة، وغياب الحوكمة الرشيدة، يؤدي إلى بيئة خصبة للفساد، مما يثني المستثمرين عن ضخ رؤوس أموالهم، ويبطئ عجلة التنمية الاقتصادية.

كما أن المعادلة المقترحة: تُعد معادلة تحليلية دقيقة، تُبرز العناصر الهيكلية التي تُنتج الفساد وتغذّيه. فهي توضح أن الفساد لا ينشأ فقط من الرغبة الفردية في الاستغلال، بل من بيئة مؤسسية تفتقر إلى المنافسة، والمساءلة، والشفافية.وبالتالي، فإن هذا التفسير الاقتصادي والمؤسسي للفساد يُعد الرأي الراجح، لأنه لا يكتفي بالوصف الأخلاقي أو الاجتماعي، بل يقدم **تحليلاً منهجيًا عمليًا** يسهم في صياغة سياسات مكافحة فعالة، مثل تحسين أداء المؤسسات العامة، وتعزيز الشفافية، وتفعيل المساءلة.

---

[١٤] اسماء محمد عزت محمد كمال، اشكالية الفساد والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على الدول النامية)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص ١٢.

[١٥] عماد صلاح عبد الرازق الشيخ داود، الفساد والاصلاح السياسي دراسة مقارنة بين دول الجنوب والشمال، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،٢٠١١، ص ٢١

[١٦] د. صلاح الدين فهمي محمد، الفساد الاداري لحقوق العمليات التنمية الاجتماعية والاقتصاد، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٤، ص ٣٩.

[17]uses anti-corruption tool kit.2001

[١٨] المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سابق ٢٠١٤، ص ٢٢.

ثالثاً: تعريف الفساد عند بعض المنظمات الدولية

يعد تعريف المنظمة الدولية للشفافية (Organization International Transparency) للفساد بأنه: إساءة استعمال السلطة لمن اؤتمن عليها لتحقيق مكاسب شخصية [١٩] Misuse Entrusted Power For Private Gain.

تميز منظمة الشفافية الدولية بين نوعين من الفساد:

١. **الفساد وفقًا للقانون (According to Rule Corruption):** يُعرف أيضًا بمدفوعات التسهيلات، حيث تُدفع الرشاوى للحصول على معاملة تفضيلية في خدمة يقدمها الموظف المرتشي ضمن الإطار القانوني.

٢. **الفساد المخالف للقانون (Against the Rule Corruption):** يحدث عند دفع رشوة للحصول على خدمة غير قانونية أو محظورة لا يُسمح بتقديمها وفقًا للأنظمة والتشريعات[٢٠]

المطلب الثاني

تعريف الفساد في المواثيق الدولية وأثره في التشريع الدولي والمصري

أولًا: تعريف الفساد في المواثيق الدولية وأثره في التشريع الدولي

لا تُدرج التشريعات الجنائية الوطنية، سواء في الدول العربية أو الأجنبية، الجرائم المصنفة ضمن الفساد تحت قسم قانوني موحد يحمل هذا المسمى، إذ تُقسم الجرائم وفقًا لمعايير مختلفة، أبرزها المصلحة المحمية بالنصوص العقابية. ويؤدي هذا النهج إلى غياب تصنيف موحد لجرائم الفساد، مما دفع الدول الأطراف، التزامًا منها بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة، إلى إعادة النظر في تشريعاتها الجنائية. ويشمل ذلك تخصيص قسم مستقل في القوانين الإجرائية لتعريف جرائم الفساد بما يتماشى مع المفاهيم الواردة في المواثيق الدولية.[٢١]

ويشار في هذا الصدد إلى أن الجمهورية الجزائرية قد فعلت هذا المسمى، بإصدارها في ٢٠ من فبراير سنة ٢٠٠٦ قانونًا مستقلا برقم (١/٦) بالوقاية من الفساد ومكافحته وأحالت في تعريف الفساد طبقًا للمادة الثانية من هذا القانون إلى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع منه، وذلك على النحو الذي سنعرض له تفصيلاً عند تناول جهود الدول العربية في مكافحة الفساد. [٢٢]

---

[19] www.transparency(3)org/layout.

[20] Corruption is an abuse of public power for private gain that hammers the public interest.

[٢١] المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سابق، ٢٠١٤، ص ٢٣

[22] www.transparency(3)org/layout IBID

وبيان ما يندرج تحته من جرائم – وهو بيان يستلزم الخوض فيما يلزم من مقومات لمكافحة هذه الجرائم – فإن الأمر يحتم التعرض لمفهوم الفساد (ازاء خلو كثير من التشريعات الوطنية من تحديد مفهوم الفساد) في المجال التشريعي على ضوء ما ابرم من مواثيق، وذلك **على النحو الاتي:**

١. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:[٢٣]

على الرغم من أن **اتفاقية(٨) أمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية** لم تقدم تعريفاً محدداً للفساد، إلا أنها خصصت **المادة(٢)** [٢٤] لتجريمه.

ويتضح من نص هذه المادة أن التزام الدول الأطراف بهذا التجريم ركّز بشكل أساسي على مختلف أشكال **الرشوة** ضمن نطاق الموظفين العموميين والعاملين في الخدمة العامة. وتشمل هذه الأشكال **الوعد بالرشوة أو عرضها أو تقديمها** مقابل أداء فعل معين ضمن المهام الرسمية أو الامتناع عنه، بالإضافة إلى **طلب الرشوة.**

كما نص **البند (٢) من المادة (٨)** على دعوة الدول الأطراف إلى تجريم أفعال الفساد التي يرتكبها الموظفون العموميون الأجانب أو الموظفون المدنيون الدوليون. وفي هذا السياق، أشار **البند (٢) من المادة (٣)** [٢٥] من الاتفاقية إلى أن الجريمة تُعتبر ذات طابع عابر للحدود إذا ارتُكبت في دولة واحدة لكنها **تسببت في آثار كبيرة في دولة أخرى** .ورغم أن **المادة (٨)** ركزت على تجريم أشكال الفساد المرتبطة بالرشوة، فقد اختُتم **البند (٢) منها** بدعوة الدول الأطراف إلى النظر في **تجريم أشكال أخرى من الفساد.**

كما جري نص المادة ٩ من الاتفاقية على الاتي:

- تعتمد كل دولة طرف–بالقدر الذي يناسب نظامها القانوني ويتسق معه– تدابير تشريعية أو إدارية أو تدابير فعالة أخرى لتعزيز نزاهة الموظفين العموميين ومنع فسادهم وكشفه والمعاقبة عليه.
- تعزيز نزاهة الموظفين العموميين والقائمين بالخدمة العمومية عن طريق منع فساده وكشف هذا الفساد عند وقوعه والمعاقبة عليه، وفي المادة (١٠)[٢٦] إلزام الدول الأطراف باعتماد ما يلزم من تدابير لإرساء مسئولية هذه الهيئات عن المشاركة في جرائم الفساد، في النطاق سالف البيان.

٢. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:[٢٧]

على الرغم من أن **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** لم تقدم تعريفاً محدداً للفساد، إلا أنها خصصت **الفصل الثالث** لتجريمه، من خلال تجريم أشكاله المختلفة وفرض العقوبات عليها. ومن خلال مراجعة الأحكام المتعلقة بالتجريم، اعتبرت الاتفاقية الأفعال التالية من **جرائم الفساد:**

---

[٢٣] اعتمدت هذه الاتفاقية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/SER/55/25 في دورتها الخامسة والخمسين بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠، ودخلت حيز النفاذ في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٣. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/v05/905/19/pdf/v0590519.pdf

[٢٤] المرجع السابق الاتفاقية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/SER/55/25.

[٢٥] الاتفاقية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/SER/55/25..مرجع سابق ،

[٢٦] الاتفاقية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/SER/55/25..مرجع سابق ،

[٢٧] اعتمدت بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣١ اكتوبر ٢٠٠٣، ودخلت حيز النفاذ في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥.

١. **جرائم الرشوة**، بما يشمل جميع صورها الواردة في **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**.
٢. **المتاجرة بالنفوذ**، التي تتمثل في قيام موظف عمومي أو أي شخص آخر بقبول أو طلب أو الحصول على مزايا غير مستحقة، أو تقديم وعود بها، مقابل استغلال نفوذه الفعلي أو المفترض للحصول على امتيازات من إدارة أو سلطة عمومية في الدولة الطرف.
٣. **اختلاس الأموال العامة أو تبديدها أو تسريبها عمداً** من قبل موظف عمومي لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر، وذلك فيما يتعلق بالممتلكات أو الأموال المسلّمة إليه بحكم وظيفته. [٢٨]
٤. **إساءة استغلال الوظيفة أو المنصب العام**، من خلال أداء أو الامتناع عن أداء فعل ما بشكل مخالف للقوانين، بهدف تحقيق منفعة شخصية غير مشروعة، وهو ما يمكن تصنيفه ضمن **جرائم التربح غير المشروع**.
٥. **الإثراء غير المشروع**، الذي يُعرّف بزيادة غير مبررة في ممتلكات الموظف العمومي لا تتناسب مع مصادر دخله المشروعة.
٦. **الرشوة في القطاع الخاص**، والتي تشمل تقديم أو قبول رشاوي عمداً من قبل المديرين أو العاملين في مؤسسات القطاع الخاص مقابل الإخلال بواجباتهم أثناء ممارسة الأنشطة الاقتصادية أو المالية أو التجارية.
٧. **اختلاس ممتلكات القطاع الخاص** من قبل المديرين أو العاملين المسؤولين عنها.
٨. **غسل العائدات الإجرامية**، والذي يشمل عمليات تبييض الأموال الناتجة عن الجرائم والأنشطة غير المشروعة.

<u>أورد المشروع في المادة الرابعة ما يأتي:</u>

حرصت **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** في **المادة(٢٦)**، على غرار اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، على **إقرار المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري**.

مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد[٢٩]:

في **١١ ديسمبر ٢٠٠٣**، تم اعتماد **مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد**، بدعوة من الأمانة العامة **لمجلس وزراء الداخلية والعدل العرب** لاعتمادها.

وعلى الرغم من أن **مشروع الاتفاقية** لم يتضمن تعريفًا محددًا للفساد، إلا أن **المادة الرابعة** منه تولّت تحديد الأفعال التي يجب على الدول الأطراف **تجريمها في تشريعاتها الوطنية** باعتبارها **جرائم فساد**، مع بيان أنواع هذه الجرائم وصورها المختلفة.

---

[28] EDGARDO BU scaglia and William. Judicial reform in developing countries. Annals of the American academy of political and science. march.1997 .

[29] **https://2u.pw/hYKnE** **الرابط مختصر**

١. كآفة أفعال المتاجرة بالوظائف ٢. أفعال اختلاس الممتلكات والاستيلاء عليها بغير حق. والنفوذ
٣. أفعال الإثراء غير المشروع. ٤. اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
٥. الرشوة في القطاع الخاص ٦. أفعال اعاقة سير العدالة.

ثانياً: تعريف الفساد في التشريع المصري:

لم يصدر المشرّع المصري تشريعًا مستقلًا لمكافحة الفساد على غرار التشريعات المعتمدة في الجزائر واليمن، لكنه تناول تجريم جميع أشكال الفساد بمختلف أنواعه، سواء كان اقتصاديًا أو سياسيًا أو اجتماعيًا أو إداريًا، وسواء وقع في القطاع الحكومي أو العام أو الخاص [٣٠].

وقد صاغ المشرّع المصري منظومة تشريعية متكاملة تجرّم جميع صور الفساد التي وردت في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحته، حيث نصّت على تجريم الرشوة في القطاع العام، واختلاس المال العام، والتربّح من الوظيفة، واستغلال السلطة، وإخفاء الأموال ذات المصدر غير المشروع، وعرقلة سير العدالة. كما شملت التشريعات المصرية تجريم الرشوة في القطاع الخاص، والاتجار بالنفوذ، والإثراء غير المشروع، وذلك بموجب القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥، الذي يتجاوز في مضمونه المادة (٢٠) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

بالإضافة إلى ذلك، جرّم المشرّع المصري غسل الأموال المتحصلة من الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك جميع جرائم الفساد، بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، والمعدل بالقانونين رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣ ورقم ١٨١ لسنة ٢٠٠٨. كما اهتم قانون العقوبات المصري بمسألة الاستيلاء على الأموال والممتلكات في القطاع الخاص، إلى جانب القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ المتعلق بتنظيم المناقصات والمزايدات.

وفي إطار تعزيز مكافحة الفساد، منح قانون الإجراءات الجنائية سلطات واسعة للنيابة العامة في التحقيق بجرائم الفساد، حيث خوّلها صلاحيات قاضي التحقيق ضمن نطاق وشروط محددة[٣١].

المبحث الثاني

أسباب الفســـــــــــــــــــــــاد

تتشابه أسباب الفساد العامة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وكذلك تتشابه إلى حد كبير طرق ممارسة الفساد بينها وفي ظل انتشار ظاهرة العولمة والتنافس بين الشركات العالمية الكبرى، ولم تسهم التحولات السياسية نحو الديمقراطية والأخذ بآليات السوق الحالية في الحد من هذه الظاهرة لعدم حدوث

---

[٣٠] المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سبق ذكره. ٢٠١٤، ص ٢٩.

[٣١] المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سابق، ٢٠١٤، ص ١٠٢ وما بعدها.

تطور تشريعي وقانوني بمختلف الدول لمكافحة الفساد بمختلف صوره، وسف نذكر في مطلبين أسباب للفساد: ١. الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ٢. الأسباب الإدارية والتشريعية واللائحية للفساد.

المطلب الأول

الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

أولًا: الأسباب الاجتماعية والاخلاقية للفساد:

تعددت الأسباب الاجتماعية والاخلاقية لانتشار ظاهرة الفساد كالاتي:

١. ضعف الوازع الديني وانحسار تأثير القيم الأخلاقية في تباين الحلال والحرام وكونها تشريعات سماوية وأعراف سامية متوارثة.
٢. تراجع دور الأسرة في الرقابة في ضوء انشغال رب الأسرة لتأمين أسباب العيش الكريم.
٣. زيادة النمط الاستهلاكي بين أفراد المجتمع مما أشاع فكرة التكالب على المادة.
٤. ضعف دور المدرسة والجامعة وتراجع قيمة المعلم القدوة وعجز دور العبادة عن القيام بالدور التثقيفي.
٥. انحسار دور التوجيه القومي الاجتماعي بواسطة القوي الناعمة الوطنية داخل المجتمع والمتمثلة في التكامل بين وزارات الإعلام والثقافة والأخلاق لتوجيه أفراد المجتمع نحو التمسك بالقيم العليا والأخلاق.
٦. وجود كثير من الأقليات الثقافية والعرقية تلجأ إلي ممارسة أساليب الفساد لأنها تمثل في رأيها الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمات من أجهزة الإدارة العامة.[٣٢]
٧. القيم اللاأخلاقية السائدة في المجتمع المزدوجة والمشوهة لكثير من المظاهر، وكذلك فقدان الحراك الاجتماعي، وجمود التفكير والتحجر وغيرها من الأسباب الثقافية يمكن أن تكون سبباً للفساد الإداري[٣٣]

ثانيا: الأسباب السياسية للفساد: تمثلت الأسباب السياسية لانتشار ظاهرة الفساد الاتي:

١. الاستبداد السياسي وغياب الديمقراطية وقيام بعض الزعماء بإحاطة أنفسهم بهالة من الرهبة والأسطورية حيث يتمحور نظام الحكم في دور الزعيم وتتوازي بجانبه المؤسسات [٣٤] مما يسمح للجماعات السياسية الموالية للحاكم بتحقيق أهدافها الخاصة.
٢. غياب الدور الرقابي للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وعدم وجود قواعد شعبية مؤثرة.
٣. تواري مبدأ سيادة القانون يستشعر مسئولو الدولة عدم القدرة على محاسبتهم أمام الجهات القضائية بما يشجعهم على تحقيق مصالحهم الخاصة ومصالح الغير في مقابل عطايا ومنافع مادية.

---

[٣٢] د. عامر الكبيسي، الفساد الاداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، العدد رقم ١، يونيو ٢٠٠٥، ص ٩٦.

[٣٣] د. علاء فرحان طالب و م. علي الحسين حميدي العامري، استراتيجية ممارسة الفساد الاداري والمالي مدخل تكاملي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ط ١ ،٢٠١٤، ص ٥٤.

[٣٤] حمدي عبد العظيم – عولمة الفساد وفساد العولمة – الدار الجامعية الاسكندرية – الطبعة الثانية ٢٠١١ ص ٦٦:٦٧.

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية للفساد تعددت الأسباب الاقتصادية لانتشار ظاهرة الفساد كالاتي:

١. زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتدخل الدولة بصورة مباشرة في إدارة وتوجيه الاقتصاد، يولد فرصة التماس الرشاوي والاستحواذ على الثروات.[٣٥]

٢. التحولات بين النظم الاقتصادية المختلفة[٣٦] فالتحول من النظام الاشتراكي إلى النظم الليبرالية والرأسمالية عن طريق إنتاج برامج الخصخصة يخلق مناخاً مناسباً لنمو الفساد وانتشاره.

٣. عجز الدولة عن اشباع الحاجات الأساسية للفرد يُعَد سبباً رئيساً وجوهرياً تؤدي إلى دفع الموظفين الحكوميين لممارسات لا أخلاقية، وتفشي الفقر وهي عوامل محفزة لتقاضي الرشوة وممارسة الفساد.[٣٧]

٤. التنافس بين الشركات الدولية العملاقة في ضوء تأثيرات العولمة بإزالة الحدود بين الدول حيث تمتلك تلك الشركات وسائل التأثير والإغراء للمسئولين تسعي لخلق احتكار وسيطرة على الأسواق.[٣٨]

٥. تدهور قيمة العمل بسبب التضخم، وانخفاض الأجور يؤدي إلى استغلال المناصب.[٣٩]

٦. الفساد الذي يصيب المعاملات الاقتصادية والشراء والمبادلة في الأسواق حيث يسود الغش والتلاعب، وعدم الوفاء بالعهود والاخلال بالعقود، [٤٠].

٧. سوء توزيع الثروة داخل المجتمع الواحد وقد تتزاوج السلطة السياسية مع الثروة لتحقيق عوائد وأرباح طائلة بطرق غير مشروعة وتورط رجال السلطة والسعي لعضوية البرلمان أو تولي حقائب وزارية [٤١]

المطلب الثاني

الأسباب الإدارية والتشريعية واللائحية للفساد

أولًا: الأسباب الإدارية للفساد:

١. كبر حجم الجهاز الإداري بالدولة مهيئ لتنامي الفساد بوضع العراقيل أمام طالب الخدمة طلباً للرشوة[٤٢].

---

[٣٥] شادية فتحي واخرين، مؤتمر الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة، مايو ٩٩، ص ١٧.

[٣٦] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة مرجع سبق ذكره ص ٥٦

[٣٧] د. محمد رفعت مصطفي، دور الاعلام في مكافحة الفساد الاداري وانسب السبل لتفعيله، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة الاكاديمية الفكرية العليا، دمشق، ٢٠٠٦ ص ٦٢.

[٣٨] هانس بترجمان وهارلشومان، العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة، اكتوبر ١٩٩٨، ص ١٠.

[٣٩] د. علاء فرحان طالب و م. علي الحسين حميدي العامري، استراتيجية ممارسة الفساد الاداري والمالي مدخل تكاملي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ط ١ ،٢٠١٤مصدر سابق، ص٦٠.

[٤٠] المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي بين الاقطار العربية، بحوث ومناقشات أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الدار العربية للعلوم، ص٦٢.

[٤١] حمدي عبد العظيم عولمة الفساد وفساد العولمة مرجع سبق ذكره ص ٧٢.

[٤٢] د. عبد القادر الشيخلي، معوقات تطوير نظم واجهزة الخدمة المدنية في الاقطار العربية، دار الفكر والتوزيع والنشر، عمان ١٩٨٢، ص ١٥.

٢. تغلب عنصر القيادة الاستبدادية، وفقدان الثقة اللازمة بين الرئيس والمرؤوسين، وتسود بينهما العلاقات السلبية والشك وعدم إخلاص أي واحد منهم، ولصالح أهداف العمليات الإدارية للتنمية الشاملة.

٣. تآكل الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي نتيجة ضعف الرقابة الداخلية بالمؤسسات الحكومية.

٤. تدني مرتبات العاملين بالوظائف العامة والأجور الإضافية والحوافز بالوظائف ذات الطابع الخدمي الجماهيري مما يدفع الموظف لمحاولة تعويض ضعف راتبه من خلال الإتجار بالوظيفة العامة.

ثانياً: الأسباب التشريعية واللائحية للفساد:

١. بعض التشريعات كان لها مردوداً مباشراً وغير مباشر في زيادة حجم الفساد وإعاقة السبيل لاكتشافه على نحو سريع وفاعل ومن أمثلة هذه التشريعات الآتي:

١) القانون رقم (٢٠٥) لسنة ١٩٩٠ بشأن سرية الحسابات البنكية حيث نص في مادته الأولي علي أن "تكون جميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنهم في البنوك وكذا المعاملات المتعلقة بها سرية ولا يجوز الاطلاع عليها" ثم يتحدد بمتن المادة من يمتنع عليهم ذلك الحق متضمنة "ويسري نص هذه المادة علي جميع الأشخاص أو الجهات التي يخول لها القانون سلطة الاطلاع أو الحصول علي الأوراق والبيانات المحظور إفشاء سريتها ويظل هذا الحظر قائماً حتي لو انتهت العلاقة بين العميل والبنك" كما تضمنت المادة (٣) من القانون السماح للنائب العام أو من يفوضه من المحامين الأُول وفقًا لمقتضيات خاصة الاطلاع أو الحصول علي بيانات الحسابات وما نحوها الواردة في القانون وذلك في حالتين أولهما كشف الحقيقة في جناية أو جنحة أو التقرير بما في الذمة [٤٣]

٢) صدور القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام حيث تضمنت المادتين رقمي (١٥) و(٣٥) من القانون ما يفيد اختصاص الجهاز المركزي للمحاسبات دون غيره بمراقبة حسابات هذه الشركات طبقًا لقانونه وورد بالمادة رقم (٥٥) من القانون ما يفيد بعدم الجواز لأي جهاز رقابي بالدولة عدا الجهاز المركزي للمحاسبات أن يباشر أي عمل داخل الشركات الخاضعة لأحكام القانون إلا بعد الحصول علي إذن بذلك من الوزير المختص أو رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة حيث قيد المشرع الأجهزة الأمنية والرقابية من متابعة نشاط هذه الشركات أو تقييم أدائها ولعل أبرز الشواهد علي ذلك القياس الذي أجرته منظمة الشفافية العالمية لقياس حجم الفساد لعدد ٨٥ دولة – خلال عام ١٩٩٨ – حيث تبين من الدراسة أن الدول التي أسرعت في برامج الخصخصة كانت الأكثر فساداً في العالم وكانت مرتبة مصر رقم (٦٦) برصيد ٢,٩ درجة من عشر نقاط بينما احتلت دول

---

[٤٣] لطفي محمد حسن شاش – بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٢٠٠٣، ص١٣:١٤

أخرى طبقت سياسة الخصخصة في ذات الفترة مثل يوغسلافيا و رومانيا المرتبة (٦١) برصيد ٣ نقاط واحتلت روسيا المركز (٧٦) برصيد ٢٠٤ درجة .[٤٤]

٣) قرار السيد/ وزير الزراعة الأسبق رقم (٢٥٥) لسنة ١٩٩٢ الذي تضمن في مادته الأولي والثانية تحديد سعر بيع فدان الأرض ولاية هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية المختصة ببيع الأراضي لصالح أغراض الاستصلاح والاستزراع بمبلغ يبدأ من خمسين جنيهاً ويصل إلى مائتي جنيه فقط للفدان الواحد وتشير التقارير الرسمية إلى أن إجمالي مستحقات الدولة عن تبلغ (٨٠) مليار جنيه عن حالات التعدي علي مساحات الأراضي الواقعة علي الطرق الصحراوية و (٧٠) مليار جنيه عن حالات التعدي علي مساحات الأراضي الواقعة في المنطقة الغربية [٤٥] وقد تم إلغاء العمل بهذا القرار.

الفصل الثاني

أنواع الفساد وصوره وأنماطه ومجالاته

الجهاز الإداري للدولة يلعب دوراً رئيسياً في إدارة الموارد لتحقيق أهداف عامة بكفاءة، معتمداً على وظائف مثل التخطيط والتنظيم والرقابة[٤٦]. ومع ذلك، قد يسيء بعض الأفراد استخدام سلطتهم لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، مما يؤدي إلى مسؤولية قانونية وتأديبية. يتناول النص أنواع الفساد وصوره وفقًا لدليل الأمم المتحدة، مع استعراض مجالاته والأنماط الحديثة له، وهنا تنشأ المسئولية القانونية عن إخلال الموظف العام بواجبات وظيفته وتستوجب المسئولية التأديبية.[٤٧] بهدف فهم آثاره السلبية وطرق مكافحته وذلك من خلال المطالب الأتية:

المبحث الأول: أنواع وصور الفساد ومجالاته. **المبحث الثاني:** الأنماط المستحدثة من الفساد.

المبحث الأول

أنواع وصور الفساد ومجالاته

---

[٤٤] لطفي محمد حسن شاش بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني أكاديمية ناصر العسكرية العليا المرجع السابق ٢٠٠٣، ص١٠

[٤٥] تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن استخدامات اراضي الدولة – مرجع خاص غير منشور – ٢٠١٥.

[٤٦] د. محمد ابراهيم درويش ومحمد محمد بدران: وظائف الادارة، دار النهضة العربية، القاهرة ،٢٠٠٨، ص ١٠٥.

[٤٧] د. اسماعيل ذكي: ضمانات الموظفين في التعيين والترقية والتأديب، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٦٣، ص٤٢.

للفساد صور عديدة من الناحيتين الدينية والقانونية، فنجد أن الشريعة الإسلامية أوردت عدة صور لجرائم الفساد، من أهمها قتل النفس، أكل مال اليتيم، أكل الربا، قذف المحصنات، شهادة الزور، الزنا، شرب الخمر، السرقة.[٤٨] ومن الناحية القانونية، فهناك صور أخرى من الفساد متعارف عليها بين الفقهاء، وهي تشترك في العديد منها مع صور الفساد المؤثمة في الشريعة الإسلامية ولكن مع اختلاف المسميات.

كما أن للفساد قد يقع بصورة عرضية من قبل فرد أو جماعة، كما قد يقع بصورة تنظيمية ومخطط لها وبشكل مطرد كماً، إلا أن في جميع الأحوال للفساد آثار مدمرة على الصعيد الوطني والدولي قد أعدت منظمة الشفافية الدولية دراسة خلال عام ٢٠٠١ تضمنت كون أكثر المجالات الحكومية عرضة للفساد أهمها المشتريات الحكومية وهي المجالات التي سنتعرض لها بالدراسة وذلك من خلال المطالب الأتية

المطلب الأول: أنواع الفساد. المطلب الثاني: مجالات الفساد. المطلب الثالث: صور الفساد.

المطلب الأول

أنواع الفـــســـــاد

يمكن تقسيم أنواع الفساد من خلال الاسترشاد بما ورد بدليل الأمم المتحدة لمكافحة الفساد **إلى نوعين رئيسين من حيث الحجم هما:**

١- **الفساد الكبير:** [٤٩]وهو ما يطلق عليه أيضاً أسم فساد القمة أو الفساد الجسيم ومن أمثلته الفساد المتصل بسياسات الخصخصة والمشتريات الحكومية وينصب على وظائف سياسية رئيسية بالدولة كرئيس الدولة وذويه والمقربين إليه أو رئيس الحكومة أو رئيس البرلمان حيث يستهدفون في هذه الحالات تحقيق مصالحهم الشخصية وتلقي الرشاوى والعمولات وتكوين ودائع وأرصدة بالبنوك.

٢- **الفساد الصغير:**[٥٠] ويقصد به فساد المؤسسات سواء السياسية أو الحكومية ويعني فساد الوزراء وكبار المسئولين بالجهاز الإداري والنخبة السياسية ويعتبر فساد أعضاء البرلمان من أخطر أنواع الفساد حيث يعتبر البرلمان أحد أهم الأدوات السياسية للرقابة على أداء الحكومة والأجهزة والمؤسسات التابعة لها.

ويمكن تقسيم الفساد من حيث الانتشار إلى نوعين:

١. **الفساد المحلي** :هو الفساد الذي يقتصر على نطاق الدولة، حيث ينتشر داخل منشآتها الاقتصادية وبين أصحاب المناصب الصغيرة، دون امتداد لعلاقات خارجية مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية[٥١]. وغالباً ما يقتصر على أطراف محليين، وقد يكون الطرفان من القطاع الحكومي، حيث تلجأ الحكومة إلى

---

[٤٨] محمد احمد صالح، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، المؤتمر العربي لمكافحة الفساد، ٢٠٠٣، ص١٨.

[٤٩] شادية فتحي وآخرين – مؤتمر الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية مرجع سبق ذكره ص ٨:٧.

[٥٠] لطفي محمد حسن شاش – بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني مرجع سبق ذكره،٢٠٠٣ ص٢٠.

[٥١] أمير فرج يوسف، الحكومة ومكافحه الفساد الاداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوي المحلي والاقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقيه الامم المتحدة للفساد مكتبه الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٧، ص١٢٦.

شراء المواد والمستلزمات من السوق المحلية بكميات كبيرة، كما تطرح مشروعات للتنفيذ من خلال المناقصات التي يتقدم لها القطاع الخاص المحلي[٥٢]. في بعض الحالات، قد يتم تقديم رشاوى لمسؤولين حكوميين للحصول على هذه المناقصات، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المشروعات، وانعكاس ذلك على الأسعار بزيادة قيمة الرشاوى ضمن التكاليف الإجمالية [٥٣].

٢. **الفساد الدولي** :يرتبط هذا النوع من الفساد بظاهرة العولمة، حيث تؤدي انفتاح الحدود وتوحيد المعايير بين الدول، في ظل نظام الاقتصاد الحر، إلى نشوء علاقات فساد تمتد عبر الحدود الوطنية. ويشمل هذا الفساد المؤسسات الاقتصادية داخل الدولة وخارجها، مما يجعله أشبه بأخطبوط يهدد كيانات اقتصادية على نطاق واسع. ويُعتبر الفساد الدولي من أخطر أنواع الفساد نظراً لتأثيره العميق على الاقتصادات الوطنية والدولية[٥٤].

ويمكن أيضاً تقسيم الفساد من حيث التنظيم إلى ثلاثة أنواع:

أ. **الفساد المنظم:** في ظل الفساد المنظم يكون أطراف الفساد محددين والمبالغ المطلوب دفعها محددة هي الأخرى، والنتيجة المرجوة من الفساد مؤكدة، فيعرف أصحاب المشروعات أو طالبوا الخدمات أو السلع العامة بوضوح الأفراد الذين تلزم رشوتهم.[٥٥]

ب. **الفساد غير المنظم:** يحتاج منظم المشروعات إلى رشوة العديد من المسئولين دون أن يتوافر لهم ضمان أكيد على أنهم لن يواجهوا بطلبات أخرى للرشوة أو أنهم سيحصلون فعليا على الغاية التي يسعون اليها سواء كانت تحقيق منفعة أو تفادي نفقه.[٥٦]

وتري الكثير من الحالات التي تكون فيها ممارسات غير مقبولة كالسرقة والابتزاز وإفشاء الأسرار والتواطؤ والتزوير والاختلاس وإهمال متعمد لتطبيق القانون.[٥٧]

ج. **الفساد المنتظم:** وهو الذي يحدث حين تتحول إدارة المنظمة إلى إدارة فاسدة بمعني أن إدارة العمل برمته يكون من قبل شبكة تضم مدير الدائرة ومدراء المشاريع والمدير المالي والتجاري.[٥٨]

---

[٥٢] د. طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد: مرجع سبق ذكره٢٠٠٥، ص١٦.

[٥٣] د. طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد: مرجع سبق ذكره ص١٧.

[٥٤] أمير فرج يوسف، مصدر سابق، ص ١٩٦.

[55]Paola Mauro,"corruption:canses,consequences and Agenda for.further research. Finance and Development, march.1998. p12

[٥٦] اسماء محمد عزت محمد كمال، إشكاليه الفساد والنمو الاقتصادي (مرجع سبق ذكره ،٢٠١١، ص ١٦ وما بعدها.

[٥٧] د. علاء الدين فرحان طالب و م. علي الحسين حميدي العامري، استراتيجية ممارسة الفساد الاداري والمالي مدخل تكاملي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ط ١ ،٢٠١٤مصدر سابق، ص٢٩.

[٥٨] علي احمد فارس، حل الازمات، الفساد الاداري نموذجا، مركز المستقبل للدراسات والبحوث.
http://mesr.net/avidities/032.html

يمكن القول بأن الفساد المنتظم يعني أن السلوك المنحرف يصبح متمركزاً إلى درجة يعني كل ذلك بروز سمات حالة استشراء وهيمنة الفساد الإداري وتضاؤل واختفاء أهداف وسمات الجهاز الإداري الأصلية.[٥٩]

ومن هذا يتبين أن ظاهرة الفساد الإداري هي ظاهرة منتشرة في كافة ارجاء المجتمع قد تتعاداه إلى مجتمعات أخرى وقد تكون داخلية ضمن الحدود الإقليمية وقد تتعاداه إلى خارج الحدود الإقليمية وتتعدد الدول.

المطلب الثاني

مجالات الفساد

أعدت منظمة الشفافية الدولية دراسة خلال عام ٢٠٠١ تضمنت كون أكثر المجالات الحكومية عرضة للفساد هي المشتريات الحكومية، تقسيم وبيع الأراضي والعقارات، نظم الجباية الضريبية والجمركية، التعيينات الحكومية، الحكم المحلي بالمحافظات **وهي المجالات التي سنتعرض لها بالدراسة وذلك الاتي:**

١- بالنسبة لعقود المشتريات الحكومية: [٦٠]

تشكل المشتريات الحكومية من سلع وأعمال توريد وتقديم خدمات الجانب الأكبر من النفقات الحكومية بدءً شراء الأدوات الكتابية وحتى توريد المعدات الثقيلة ووسائل النقل حيث تلعب الرشوة دوراً بارزاً في سبيل إتمام تلك الأعمال بشكل أكثر تفشياً وأعلي كلفة حيث سعي الموظفون القائمون علي إسناد أعمال التوريد وإبرام عقود المشتريات الحكومية لتطويع والتحايل علي الأسس القانونية لأعمال الشراء بمجال المناقصات والمزايدات من خلال ممارسات مؤثمة قانوناً وتعد أبرز الأمثلة **علي النحو التالي:**

أ- تلاعب ممثلي الجهة الإدارية من أعضاء اللجان فيما يخص وضع المواصفات المطلوبة والتقييم الفني والمالي والبت والترسية واستلام الأعمال والتوريدات كالاتي:[٦١]

(١) التلاعب في طبيعة المواصفات محل الطرح والمدرجة في كراسة الشروط والمواصفات المعدة لذلك مثل كميات الاطماء المطلوب تكريكها من أجناب وجسور المجاري المائية (الترع–المصارف الزراعية) – بما يعرف بأعمال تطهير المجاري المائية–وفي كلتا الحالتين يتم تعظيم قيمة الأعمال التي يؤديها منفذ للمشروع مالياً لتشمل أعضاء لجان وضع المواصفات، الاشراف علي التنفيذ، لجان الاستلام.

---

[٥٩] د. علاء الدين فرحان طالب و. م. علي الحسين حميدي العامري، استراتيجية ممارسة الفساد الاداري والمالي مدخل تكاملي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ط ١ ،٢٠١٤ مصدر سابق، ص٣٠وما بعدها.

[٦٠] محمد سلامة احمد عزت – بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٢٠١٦، ص١٠

[٦١] لطفي محمد حسن شاش – بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني ، مرجع سبق ذكره، ص١١.

(٢)قيام مسئولي لجان وضع المواصفات الفنية بإدراج مواصفات محددة بالكراسة المعدة لذلك بحيث لا تنطبق إلا على شركة محددة يتم الإسناد على الشركة المحددة سلفاً ومن أمثلة ذلك أعمال توريد المعدات الثقيلة حيث يتم التركيز على بنود مثل تحديد بلد المنشأ أو مسافة دوران المعدة حول محورها.

(٣)قيام المسئولين بالمبالغة في فئات أسعار بنود أعمال وتوريدات معينة حيث يستهدفون البنود ذات الكميات الكبيرة لتعظيم العائد ومن أمثلة ذلك أعمال الحفر والتكريك وإزالة التربة الصخرية ونواتجها.

(٤)قيام مسئولي المشتريات في حالة عقد مناقصة محدودة بدعوة شركات محددة دون غيرها أو دعوة شركة معينة ومجموعة من الشركات الأخرى المقيدة بسجلات قيد الموردين ومعروف عنهم عدم ملاءتهم المالية وضعف قدرتهم الفنية بغرض إسناد الأعمال أو التوريدات لشركة بعينها.

ب-تلاعب المقاولين أو الموردين في مراحل طرح المناقصات على النحو التالي:[٦٢]

(١)قيام المقاولون أو الموردون بالاتفاق فيما بينهم على أسلوب التقدم للمناقصات واتفاقهم على الأسعار التي سيقدمونها في عطاءاتهم بحيث يتحدد مسبقاً المقاول أو المورد الذي ستسند له الأعمال نظير أمّا اقتسام الأرباح فيما بينهم أو مشاركتهم في التنفيذ من الباطن وقد يتم ذلك دون علم المسئولين.

(٢)تواطؤ المقاولون المسند لهم تنفيذ أعمال بناء وتشطيبات مع المكاتب الاستشارية المتعاقدة مع جهات الإسناد لعمل التصميمات والإشراف على التنفيذ نظير أتعاب مالية تقدر بنسبة مئوية من حجم الأعمال.

(٣)وضع بعض المقاولين أسعار مبالغ فيها عن أعمال توريد التشوينات (حديد – اسمنت – مواد خام ... وغيرها) لصرف أكبر نسبة من قيمة مستحقات العملية في بداية تنفيذها ومثال ذلك توريد خام البازلت اللازم لأعمال حماية الشواطئ من أخطار النحر والغرق بالمناطق الساحلية بأسعار مبالغ فيها.

(٤)استغلال بعض المقاولين لقلة خبرة أعضاء لجان الاستلام للأعمال أو التوريدات بما يمكنهم من تنفيذ أعمال أو توريد معدات مخالفة للمواصفات أو التلاعب في المستندات الدالة على منشأ المعدات أو توريدها مستعملة ومجددة أو التواطؤ مع أعضاء اللجان من ذوي الخبرة للتغاضي عن ذلك.

(٥)سعي بعض المقاولين لدي المسئولين بالجهة الإدارية لمضاعفة حجم الأعمال بإسنادها كأعمال إضافية وإصباغ صفة الضرورة عليها دون الحقيقة والتركيز على إضافة بنود أعمال ذات قيمة مرتفعة.

٢-بالنسبة لتقسيم وبيع الأراضي والعقارات:[٦٣] يشكل نشاط تخصيص وبيع العقارات والأراضي لأغراض الإسكان والاستزراع والاستصلاح وإقامة المنشآت الصناعية والسياحية مجالاً خصباً لانتشار الفساد **وهو ما سيوضح على النحو التالي:**

---

[٦٢] محمد سلامة احمد عزت – بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٢٠١٦، ص١٢

[٦٣] محمد سلامة احمد عزت المرجع السابق ٢٠١٦، ص١٢

أ- **بالنسبة لنشاط تخصيص وبيع الأراضي لأغراض الاستصلاح والاستزراع:** وقد أشارت بعض التقارير حول مخالفات تقنين وضع اليد علي مساحة الأراضي الخاضعة لولاية الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لتصل لنحو (٢٠٩) مليون فدان من أصل نحو (٣,٥) مليون فدان وتقع خارج زمام الأراضي المخصصة لإقامة مشروعات الهيئة منها مساحة (٢٠٧) ألف فدان حتى عام ٢٠٠٦ بمعرفة نحو (٦٥٠) شركة و(٣٥٠) من الأفراد ورجال الأعمال لعدد (٣٠) منطقة بمواقع مختلفة من المناطق الصحراوية ، تم تغيير النشاط المقام على مساحة (٢٥٥) ألف فدان بمعرفة بعض المستثمرين لأغراض إسكانية وترفيهية بخلاف الغرض الأساس وهو الاستصلاح والاستزراع [٦٤] ومثال ذلك قيام شركة واحدة بوضع اليد علي مساحة (٢٨٠) ألف فدان بأربعة مناطق متفرقة ووضع اليد لعدد (٣) شركات أخرى علي مساحة (٣٠٠) ألف فدان بناحيتي العلمين والوادي الجديد علاوة علي التعديات الواقعة علي طريقي القاهرة/ الإسكندرية والقاهرة / الإسماعيلية الصحراويين .

ب- **بالنسبة لنشاط تخصيص وبيع الأراضي لأغراض الإسكان:** أن الفساد يتجلى في أبلغ صوره في ملف الثروة العقارية والمجتمعات الجديدة حيث يقصد بالتوسعات العمرانية توفير احتياجات جيل المستقبل للحصول على مسكن مناسب لمواكبة الزيادة المستمرة في عدد السكان مما دعي دائرة العقود بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة إلى اصدار حكم خلال عام ٢٠١٠ ببطلان عقد أرض مقام عليها مشروع سكني بطريق مصر السويس الصحراوي الذي تم بواقع ٢٠٠٩ جنيه للمتر المربع الواحد شاملة المرافق وما زال موقف العقد متداولاً بالطعن حتى الآن [٦٥]

ج- **بالنسبة لنظم الجباية الضريبية والجمركية:** يعتبر سبيل الفساد لنظم جمع الإيرادات الضريبية والجمركية والسلطات الواسعة الممنوحة لمسئولي الجهتين – سالفتي الذكر – بحيث يعد أسلوب التلاعب في البيانات الجمركية وكذلك توصيف الشحنات المستوردة بما يمكن معه تغيير القيم قرين الأصناف الجمركية الأمر الذي يهدر جانب من مستحقات الخزانة العامة وكذلك يشكل نظام التقدير الجزافي للضريبة فرصة لبعض الممولين للتهرب الضريبي أو استغلال الموظف ذلك الحق كوسيلة للضغط على الممولين لتحقيق مآربه.

د- **بالنسبة للتعيينات الحكومية:** [٦٦] تنتشر مظاهر الفساد في مجال التعيينات في عدد كبير من الجهات الحكومية ويعتبر قصر التعيين في بعض الجهات والوزارات على أبناء العاملين فيها أو إعطاء أبنائهم أولوية في التعيين فإن ذلك يُعد نوعاً بارزاً من أنواع الفساد ما دعي جانب كبير من المعلمين لإعطاء

---

[64] https://www.almasryalyoum.com/news/details/1844870?utm_source=chatgpt.com

[65] https://www.almasryalyoum.com/news/details/1844870?utm_source=chatgpt.com مرجع سبق ذكره

[٦٦] محمد سلامة احمد عزت – بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٢٠١٦، ص١٤

جُل اهتمامهم لممارسة نشاط الدروس الخصوصية وتفضيل جانب من الأطباء لقضاء أوقات أطول بالمستشفيات الاستثمارية وعيادتهم الخاصة على حساب الوظائف الحكومية.

ه- **بالنسبة لإدارات الحكم المحلي بالمحافظات:**[٦٧] يعتبر من أوسع وأعمق مجالات الفساد الذي يتطلب أفراد عدة دراسات حول أسبابه وصوره وحجمه ومدي تأثيره ويجتمع في هذا المجال من الفساد باقي مظاهر المجالات الأخرى بالنسبة للعقود الخاصة بالمشتريات الحكومية ونشاط تخصيص العقارات والأراضي الحكومية التابعة للمحافظات من أراضي أملاك المحافظة والتعيينات الحكومية إلا أن أبرز صوره هي إصدار التراخيص ومنح الموافقات وخاصة تراخيص البناء وما يصاحبها من إجراءات بأعمال التنظيم والتأمين علي المنشآت والشهادات المطلوبة للإشراف علي البناء .....وغيرها وكذلك تراخيص المحلات وتراخيص الري.

المطلب الثالث

صـــــــور الفســـــــــــــــــــاد

للفساد صور عديدة من الناحيتين الدينية والقانونية فنجد أن الشريعة الإسلامية أوردت عدة صور لجرائم الفساد من أهمها:(قتل النفس، أكل مال اليتيم، أكل الربا، قذف المحصنات، شهادة الزور، الزنا، الخمر، السرقة).[٦٨]

ومن الناحية القانونية، فهناك صور أخرى من الفساد متعارف عليها بين الفقهاء، وهي تشترك في العديد منها مع صور الفساد المؤثمة في الشريعة الإسلامية ولكن مع اختلاف المسميات **ومن هذه الصور:**

١. **الفساد الأخلاقي** :يشير إلى تدهور القيم والمبادئ الأخلاقية واستبدالها بعادات وسلوكيات تتنافى مع القيم الوطنية، مما يؤدي إلى انتشار ظواهر غير أخلاقية مثل الدعارة، والرذيلة، والسلوكيات المخالفة للآداب العامة.
٢. **الفساد الإداري** :يتمثل في انتهاك القوانين من خلال استغلال الموظف العام لمنصبه وصلاحياته بطرق غير مشروعة، مثل ممارسة البيروقراطية المنحرفة. ويعود انتشاره إلى سوء التخطيط، وتقديم المصالح الشخصية على المصلحة العامة.
٣. **الفساد القضائي** :يُعتبر القضاء الجهة المعنية بتحقيق العدالة وفض النزاعات، ولكن عندما يتسلل الفساد إلى المنظومة القضائية، يؤدي ذلك إلى ضياع الحقوق، وتقويض العدالة، وانتشار الإفلات من العقاب.[٦٩]

---

[٦٧] محمد سلامة احمد عزت – بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٢٠١٦، ص١٥

[٦٨] محمد احمد صالح، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

[٦٩] المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سابق ذكره، ٢٠١٤، ص ٣٢ وما بعدها.

٤. **الفساد الاقتصادي** :يشمل ممارسات غير مشروعة مثل الغش التجاري، والتلاعب بالأسعار عبر افتعال الأزمات في الأسواق[٧٠]. وقد صنّف الباحث **Edelhertz** [٧١] الفساد الاقتصادي إلى الفئات التالية:

أ. **التهرب الجمركي** :عبر إغراء موظفي الجمارك للتلاعب في الرسوم الجمركية.

ب. **استغلال النفوذ داخل المؤسسات الحكومية** :من خلال انتهاك الموظفين العموميين لواجباتهم وارتكابهم جرائم الرشوة والمحسوبية.

ج. **الجرائم المرتبطة بالأعمال الرسمية** :مثل التلاعب في العقود الحكومية، وغش السلع والمشروبات.

٥. **جرائم كبار الموظفين الحكوميين** :وتشمل الرشوة، والاختلاس، والتزوير، بالإضافة إلى تسهيل تقديم السلع والخدمات المشروعة بطرق غير قانونية، كما يحدث في السوق السوداء.

٦. **الفساد الثقافي:** وهناك صور عديدة للفساد الثقافي منها: المناداة بإحلال بعض القيم الأجنبية محل قيم وتقاليد ارستها تعاليم الدين الحنيف، خاصة في مجال المعاملات التجارية والمؤسسات المصرفية ووسائل الإعلام ومناهج التعليم.[٧٢]

٧. **الفساد الاجتماعي:** ينتشر في غالبية المجتمع ناشراً الرذيلة وسوء الاخلاق. ومن صوره انتشار الفواحش بشتى أشكالها من الجرائم الجنسية، والإتجار في البشر، وانتهاك الحرمات، والإخلال بالأمن.[٧٣]

٧. **الفساد السياسي** :تُعرّف منظمة الأمم المتحدة الفساد السياسي بأنه استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو تغليب مصلحة القرار السياسي على مصالح الآخرين. وعلى الرغم من أن الأنظمة السياسية ترفع شعارات مكافحة الفساد، خاصة في الديمقراطيات التقليدية، إلا أنها غالباً ما تفشل في مواجهته، إذ يزداد انتشاره بفعل مجموعات الضغط *Pressure Groups* [٧٤] ومجموعات المصالح *Interest Groups*. [٧٥]

وينظر إلى الفساد السياسي من زاويتين رئيسيتين:

---

[٧٠] فايزة فوزي محمد، الفساد وأثره على الجهازين الامني والقضائي، الندوة العلمية حول دور الشرطة في مكافحة الفساد الاداري، ابوظبي: مركز البحوث والدراسات الامنية، ٢٠٠٤، ص ١٧٢.

[71] Herbert Ede hertz and Thomas overcast. white collar crime: an agenda for research. Lexington. 1982

[٧٢] احالت النيابة العامة الي المحاكمة الجنائية في القضية رقم ٢٦٣ لسنة ٢٠١١ حصر اموال عامة عليا المتهم بصفته موظفا عاماً (رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون الاسبق) لأنه في غضون عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ أضر عمداً بأموال الجهة التي يعمل بها ضراراً جسيماً بان تعمد ابرام عشرة عقود لشراء حق عرض ..... ، بناء عليه يكون المتهم قد ارتكب الجناية المنصوص عليها بالمواد ١١٦ مكرراً/١، ١١٨، ١١٩ مكرراً /أ من قانون العقوبات.

[٧٣] المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سابق ذكره، ٢٠١٤، ص ٣٣.

[74] World bank group work in low-income countries under street: a task force report. Washing deck World bank.2002

[75] Albert vannucci.corruption .political parties and political protection-.eui working papers of the Robert schuman center.florence European university institute 2000

أولًا: الفساد في القيادة السياسية العليا

تسعى القيادة السياسية إلى إظهار التزامها بمكافحة الفساد عبر شعارات الاستقامة والنزاهة، لكنها تفشل في تطبيقها عملياً، بسبب هيمنة الأحزاب السياسية على الأجهزة الحكومية. كما أن الأحزاب، في سعيها للحصول على دعم الناخبين، تستقطب الأفراد والشركات والمؤسسات الاقتصادية دون فرض معايير صارمة تضمن نزاهتها.

ثانيًا: الفساد السياسي العام

يظهر الفساد السياسي العام في عدة صور، أبرزها:

١. **الرشاوى المباشرة** :التي تُقدّم للقيادات الإدارية والسياسية للتأثير على قراراتها.

٢. **الرشاوى غير المباشرة** :والتي تتخذ أشكالًا مختلفة مثل التبرعات للأحزاب السياسية، وتمويل الحملات الانتخابية، ورشوة الناخبين، إضافةً إلى تواطؤ الأجهزة الحكومية الخاضعة لتلك الأحزاب في االلتفاف على القوانين الجمركية والضريبية والتراخيص التجارية والسياسات الجنائية. [٧٦]

ويؤكد **Fisman** [٧٧] على وجود علاقة طردية بين انتشار الفساد السياسي وتزايد معدلات الفساد في القطاع الحكومي والعام، مما يؤدي إلى تفشي الوساطة والمحسوبية. كما يشير إلى أن الحد من الفساد السياسي يتطلب وجود صحافة حرة قادرة على كشف الفساد والمفسدين، إلى جانب قوانين صارمة تُطبق بعدالة، مدعومة بقيم أخلاقية ودينية تعزز المساءلة والمساواة بين جميع المواطنين.

ويشير (knack[٧٨]) إلى وجود علاقة بين قيم الشخص وقيم البيئة التي يعيش فيها وبين تبنيه لمنظومة من الأبعاد والتصورات الاقتصادية المتوازنة أو غير المتوازنة، فالفساد يستشري بصورة ملحوظة في معظم النظم السياسية التي يسيطر عليها أفراد يسيئون استغلال سلطاتهم من أجل الكسب المادي، بما يمثل نمطاً من السلوك المنحرف الذي يضر بالمواطنين والمصلحة العامة، وعلي ذلك فالفساد من وجهة نظر knack يمثل انتهاكاً للمعايير القائمة والمعترف ضماناً لامتيازات يحققها مرتكب الفساد لنفسه.

وفقًا لدليل الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يُصنّف الفساد إلى نوعين رئيسيين: [٧٩]

١. **الفساد الجسيم** :(***Grand Corruption***) وهو الفساد المتعلق بالخصخصة، والمشتريات الحكومية، وسياسات العمل، ويستهدف المناصب العليا والوظائف المحورية في الدولة.

---

(76)Susan rose and jana kunicoca- electoral rules as constraints on corruption yale university 2001 .

(77)Fisman Raymond and Roberta gatti- decentralization and corruption : evidence across countries – journal of public economics .83(3).2002.pp.45325

(78)Knack.steven and Philip keefer – does social capital have on economic pay off across – country investigation – the quarterly journal of economics.112(4) 1997.pp.88125 .–

(79)United nation manual on anti- corruption policy.odccp.cicp-16. vienna. 2007

٢. **الفساد البسيط أو الثانوي :(*Collateral Corruption*)** ويشمل جرائم مثل الرشوة والتهريب عبر الحدود الدولية، ويرتبط بالعمليات الإدارية العادية والمعاملات الاجتماعية.

ويتجسد الفساد في كلا النوعين من خلال أنماط إجرامية معروفة، تشمل: الرشوة، الاختلاس، التزوير، السرقة، السلب، التبرعات السياسية غير المشروعة، غسل الأموال، المحاباة، المحسوبية، الاحتكار، الاتجار بالمعلومات السرية للدولة، التلاعب بالمشتريات الحكومية، تحقيق منافع وعمولات غير مشروعة، والتأثير غير القانوني على المبيعات الحكومية.

يمكن تقسيم كل من هذين النوعين إلى فساد إيجابي أو فعال active corruption وفساد سلبي أو غير فعال passive corruption:

فالفساد الايجابي هو تقديم الرشوة أو المنفعة أو القيام بتحويل الأموال من قنوات مشروعة إلى قنوات غير مشروعة بينما الفساد السلبي أو غير الفعال هو تلقي الرشوة من قبل المحال إليه بطريقة غير مشروعة.(٨٠)

وتعتبر الرشوة هي أكثر أنواع الفساد المعروفة انتشاراً وقد جري تعريف الرشوة وتحديد أنواعها في كثير من المواثيق الدولية ومعظم القوانين الوطنية. والرشوة قد تكون منفعة مالية أو أسهم شركات أو أوراقاً مالية أو علاقات جنسية أو وظيفة أو أي خدمة مفيدة أو الوعد بأحدي هذه المنافع.

وللرشوة أنماط أهمها:(٨١)

١- التأثير على بيع بعض السلع بفرض اتاوات.
٢- تقديم وتلقي هدايا غير مشروعة.
٣- تقديم أموال مقابل تفادي الضرائب الحكومية.
٤- تقديم أموال لاعتماد مستندات مزورة أو غير مستوفاة.
٥- تقديم أموال لتفادي تهمة جنائية.
٦- قبول أموال مقابل المصادفة على القروض والتسهيلات البنكية.
٧- قبول أموال مقابل دعم منافس غير مؤهل.
٨- الدفع مقابل الحصول على معلومات، كالحصول على معلومات حول اسعار الممارسات الحكومية.

المبحث الثاني

---

(80) European criminal law convevtion on corruption . article (2.3.4) ets.173 .

(81) Leoluca orland ghting the mafia and reviewing Sicilian culture .california encounter books 2003p.92

الأنماط المستحدثة من الفساد

تتسع مجالات الفساد وتتنوع يوماً بعد يوم مع التطور الكبير الذي تشهده المجتمعات المعاصرة في نمط حياتها وأساليب أعمالها ، التي غدت ترتكز بشكل كبير على التقنيات العالية للمعلومات والاتصالات والعمل من خلال شركات متعددة الجنسيات، ومشاريع النهضة التنموية التي تتعهد بها الدول والحكومات والمنظمات الدولية، مثل بناء المدن[٨٢] ومن هنا تظهر الأنماط المستحدثة للفساد وسوف نتناولها من خلال الاتي :

المطلب الأول: الفساد في مجال الخدمات الصحية.

المطلب الثاني: الفساد في مجالات التعليم والبيئة والنفط إلى جانب الإتجار فى البشر والسلاح النووي

المطلب الأول

الفساد في مجال الخدمات الصحية

يمس الفساد في مجال الخدمات الصحية حياة الإنسان مباشرة ويعوق سعادته ورفاهيته، ولا يقتصر مساس الفساد بحياة الإنسان على حرمانه من سهولة الحصول على الرعاية الصحية فحسب بل يمتد إلى عمليات الغش في الأدوية، والإتجار بالأعضاء البشرية، والأجهزة والمعدات الطبية التي تقود إلى موت الأبرياء.

وينفق العالم سنوياً أكثر من ثلاث تريليونات من الدولارات على الخدمات الصحية، يتم تمويلها من قبل المساعدات الإنسانية والضرائب المحلية، وتشكل التدفقات الكبري لهذه الأموال هدفاً مغرياً وعنصراً جاذباً لسوء الاستخدام والغش والتلاعب.

- أن التنوع في النظم الصحية المتبعة على نطاق العالم، تجعل من الصعب تحديد الخسائر الإجمالية في هذا القطاع.
- ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلًا – وهي الدولة التي تنفق على الرعاية الصحية ١٥,٣% من إجمالي دخلها القومي وأن ما نسبته ٥–١٠% من الميزانية يضيع في عملية زيادة أعباء الدفع المالي.
- أمّا في كمبوديا (٢٠٠٦) أن ما يزيد علي ٥% من موازنة الصحة يضيع بسبب الفساد.
- وفي نيجيريا ضبطت حالات تم فيها استبدال الماء بمادة الأدرنالين الخاصة بإنقاذ الحياة بالإضافة لعملية إحلال المكونات النشطة الأخرى بالماء.
- وفي الفلبين توصلت دراسة أجريت على أداء الرعاية الصحية إلى أن البلديات الفقيرة والمتوسطة الدخل تعلن عن فترات طويلة من الانتظار في العيادات العامة أكثر من البلديات الغنية.

---

[82] Leslie holmes rotten states: corruption post communism and neoliberalism London sage 2006.p88

- وفي المكسيك وكينيا أستعمل الموظفون سلطتهم في توجيه وتحويل الأموال إلى مشروعات غير جيدة.
- وفي المملكة المتحدة أوقفت – ومنذ عام ١٩٩٩ –حالات فساد تبلغ أكثر من (١٧٠) مليون جنيه استرليني (٣٠٠ مليون دولار أمريكي)، ويكفي ذلك لبناء (١٠) مستشفيات جديدة.[٨٣].

والفساد في مجال الخدمات الصحية يشمل تقديم الرشاوي للقائمين على تنظيم العمل الصحي والمهنيين الطبيين المختصين، والتلاعب في المعلومات حول التجارب الدوائية وتحويل الأدوية والإمدادات.

وهناك عوامل عديدة تجعل من جميع النظم الصحية سواء كانت ممولة من القطاع العام أو الخاص في الدول الغنية والفقيرة عرضة للفساد، ومنها:

١- انعدام المعلومات الدقيقة حول الأمراض والأدوية والمعدات الطبية لدي القطاع الصحي.

٢- عدم توافر الدراسات المعنية بالتنبؤات المستقبلية عن أنواع الأمراض وأعداد المرضي وماهية العلاج الفعال المناسب لها مما يجعل من الصعب إدارة الموارد وأداء الخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية.

٣- التعقيد في النظم الصحية بسبب العدد الكبير من الموردين الطبيين، ومزودي الرعاية الصحية وصانعي السياسات والتي تقف أحياناً خلفها جهات منظمة أو حلقة من الموظفين.[٨٤]

أشكال الفساد في مجال الخدمات الصحية: تشمل صور الفساد في هذا المجال ما يلي:

١- الاختلاس والسرقة من ميزانية الصحة أو العائد من رسوم المستفيدين.

٢- الفساد في المشتريات والفشل في تعزيز وتشجيع المعايير التعاقدية بالنسبة للجودة والصرف المالي غير المدروس على المستشفيات وعمليات البناء والإنشاء وشراء التقنيات باهظة الثمن.[٨٥]

٣- الفساد في أنظمة الدفع التي تتضمن الممارسات الفاسدة والتي من بينها التنازل عن الرسوم وتزوير المستندات ووثائق التأمين لمرضي معينين واستخدام ميزانيات المستشفى لصالح أفراد معينين.

٤- الفساد في سلسلة الامدادات الطبية وذلك بتحويل المنتجات أو سرقتها عند التوزيع.

٥- الابتزاز المادي مقابل الحصول على الخدمات التي يفترض تقديمها مجاناً أو مقابل الحصول على امتيازات خاصة أو علاج معين وكذلك الابتزاز أو قبول الرشاوي للتأثير على توظيف القرارات.

---

(83) transparency international annual report on corruotion around the world 2008

(84) denial jardan smith a culture of corruption every deception and popular discontent in Nigeria London :random books 2006 .

(٨٥) اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم في قضية الجناية رقم ٩٠١٤ لسنة ٢٠٠٧ قسم السيدة زينب بانهم في الفترة من ٣ سبتمبر عام ٢٠٠٥ وحتي ٢٧ اغسطس عام ٢٠٠٦ بدائرة قسم السيدة زينب – محافظة القاهرة: حيث قضت محكمة جنايات القاهرة في ١٥ ابريل عام ٢٠٠٨ ببراءة المتهمين فطعنت النيابة العامة وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم واعادة القضية الي محكمة الجنايات لتحكم فيها دائرة جديدة وحكمت بمعاقبة المتهمين الاربعة بالسجن ثلاث سنوات عما اسند اليهم.

المطلب الثاني

الفساد في مجالات التعليم والبيئة والنفط إلى جانب الإتجار فى البشر والسلاح النووي

أولًا: الفساد في قطاع التعليم

تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية [٨٦] ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة إلى وجود بؤر فساد مرتبطة بالجريمة المنظمة في قطاع التعليم، وهو من أكثر القطاعات استهلاكًا للمال العام نظراً لأهميته الاستثمارية وتعدد مجالاته، مما يُصعّب الرقابة على نفقاته. ويتجلى الفساد التعليمي في عدة صور، مثل دفع الرشاوى للحصول على مقاعد دراسية في المدارس والجامعات الحكومية، والتلاعب في جودة الأدوات المدرسية، ومنح الدرجات العلمية بطرق غير مشروعة فيما يُعرف بـــ "سرقة المستقبل (*stealing the future*)".

وكشفت دراسة أُجريت عام ٢٠٠٥ على عشر دول[٨٧]، من بينها الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ونيكاراغوا وزامبيا، عن انتشار الفساد في نفقات المدارس والجامعات لعقود، مما حرم آلاف الطلاب من فرص التعليم. وأوضحت الدراسة أن الأسر المكسيكية تدفع سنوياً نحو ٣٠ مليون دولار كرشاوى لضمان مقاعد دراسية مجانية، بينما تفقد بعض المحافظات في البرازيل ٥٥% من مخصصات رواتب المعلمين بسبب الفساد، في حين خسرت وزارة التعليم في نيكاراغوا مليون دولار سنوياً بسبب فواتير صيانة مدرسية وهمية.

ثانيًا: الفساد في قطاع البيئة وإدارة النفايات

تُعد سلامة البيئة عنصراً أساسياً في التنمية الشاملة، التي تهدف إلى البناء والتطوير الصناعي [٨٨] وتحسين وسائل الإنتاج وتحقيق الرفاهية في مجالات الصحة والتعليم والنقل. إلا أن هذه التنمية تقترن بمخاطر بيئية، مثل التلوث، والجفاف، والتصحر، ما يفتح المجال أمام أنماط متعددة من الفساد البيئي.

ويُعد الاتجار بالنفايات النووية من أبرز مظاهر هذا الفساد، حيث أصبحت تجارة مربحة تديرها شبكات الجريمة المنظمة وبعض الحكومات الفاسدة، التي تتلقى مبالغ ضخمة مقابل استلام ودفن النفايات النووية في أراضيها أو السماح بمرورها عبر مياهها الإقليمية أو انتظارها فيها. [٨٩]

ثالثاً: الفساد في مجال النفط: أصبح النفط كمحور للاقتصاد العالمي ميداناً مفتوحاً للفساد وممارسات الجريمة المنظمة. **ومن القضايا التي تم ضبطها في مجال فساد النفط. القضية رقم ١٠٦١ لسنة ٢٠١١ جنايات**

---

(86) http:/www.transparency.org

(87) Transparency international annual report 2006

(88) Williams b.elgar (ed)explaining corruption : elgar references .u k 2006 pp112151.

(89) van duyne petrus (et.al.) threats of orgainized crime corruption and terrorism: critical european perspective. Nigmegen. Wolf legal publishers.2004

القاهرة الجديدة أول والمقيدة برقم ٣٤٢ لسنة ٢٠١١ كلي شرق القاهرة برقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١ حصر أمن الدولة العليا والمقيدة برقم ٤٩ لسنة ٢٠١١ جنايات أمن الدولة العليا أولًا : احالت النيابة العامة وزير البترول الأسبق بصفته مكلفاً من الحكومة المصرية بالمفاوضة مع حكومة أجنبية في شأن من شئون الدولة تعمد إجرائها ضد مصلحتها بأن كلف من مجلس الوزراء المصري بالتفاوض مع حكومة إسرائيل بشأن تصدير الغاز الطبيعي المصري اليها فأجري التفاوض مع وزير البنية التحتية الاسرائيلي علي نحو يضر بمصلحة البلاد بأن وقع معه مذكرة تفاهم تقضي بقبول الحكومة المصرية تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل وفقًا لبنود التعاقد الذي تم إبرامه بين الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة القابضة للغازات الطبيعية وشركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز وشركة كهرباء إسرائيل وتقضي بتصدير الغاز لمدة خمسة عشر عاماً قابلة لمدها خمس سنوات أخرى بموافقة منفردة من الأطراف الأخرى للعقد وبأسعار متدنية لم يجاوز حدها الأدنى تكلفة الإنتاج ولا يتناسب حدها الأقصى مع الأسعار السائدة عالمياً وثبات أسعار البيع رغم طول أمد التعاقد وفرض شروط جزائية علي الجانب المصري وحده لضمان تنفيذ التزاماته دون ضمان حقوقه وذلك علي النحو المبين بالتحقيقات .

بشأن المتهمون من الأول حتى السادس:

١. بصفتهم موظفين عموميين (الأول وزير البترول الأسبق، الثاني نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول للإنتاج، الثالث نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول لمعالجة وتصنيع الغازات، الرابع نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول للتخطيط، الخامس رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية، السادس رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول) حصلوا لغيرهم دون في التهمة السابقة

٢. بصفتهم السابقة أضروا عمداً بأموال ومصالح جهة عملهم إضرارا جسيماً بأن ارتكبوا الجناية موضوع التهمة السابقة مما أضر بالمال العام بمبلغ (٧١٤) مليون دولار أمريكي قيمة الفارق بين سعر كميات الغاز الطبيعي التي تم بيعها فعلًا بموجب هذا التعاقد وبين الأسعار العالمية السائدة في ذلك الوقت.

بناءً على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة علي النحو المبين بالتحقيقات وعليه يكون المتهمون قد ارتكبوا الجرائم المؤثمة بالمواد ٤٠ / ثانيا ، ثالثا ،٧٧، ٤١ هـ، ١١٦ ، ١١٥ مكررا/١١٨ ، ١١٨ ، ١ مكررا ، ١١٩ بند أ ، ١١٩ مكررا بند أ من قانون العقوبات. [٩٠]

ثالثاً: الإتجار في البشر

---

[٩٠] قضية رقم ١٠٦١ لسنة ٢٠١١ جنايات القاهرة الجديدة اول والمقيدة برقم ٣٤٢ لسنة ٢٠١١ كلي شرق القاهرة برقم ١٨٩ لسنة٢٠١١ حصر امن الدولة العليا والمقيدة برقم ٤٩ لسنة ٢٠١١ جنايات امن الدولة العليا

تعتبر جريمة الإتجار في البشر ظاهرة قديمة في تاريخ الإنسان[٩١] إلا أن هذه الجريمة في عصرنا الحاضر يمكن إدراجها ضمن الجرائم المستحدثة، وربطها بالفساد والجريمة المنظمة، وذلك لأن التطور التقني والظروف الاقتصادية المتردية في بعض الدول وتوافر فرص العمل في دول أخرى فتح مجالات متنوعة للإتجار في البشر ومنها تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو ايواؤهم بالقوة أو استغلالهم جنسياً أو السخرة والاسترقاق والممارسات الشبيهة بالاستعباد، أو التبني أو نزع الأعضاء، وغيرها من صور استغلال حالة الضعف لدي بعض الفئات. ويتراوح عدد الأشخاص الذين يتم نقلهم والإتجار فيهم ما بين ٨٠٠ ألف ومليون سنوياً ومعظمهم من النساء والأطفال علاوة علي الهجرة غير المشروعة وتسلل العمالة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية [٩٢] وتشير تقارير الأمم المتحدة الرسمية إلى سيطرة عصابات الجريمة المنظمة معتمدة علي فساد أجهزة تنفيذ القانون في بعض الدول ومناطق العبور خاصة الشرطة، مما دعا الدول الأطراف في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، والمنعقد في البرازيل في الفترة من ١٢ إلى ١٩ ابريل ٢٠١٠ إلى أن يخصصوا البند ٣٦ من الإعلان الصادر عن هذا المؤتمر، والذي أطلق عليه إعلان **سلفادور وذلك لأمرين:**

الأول: حث الدول الأعضاء على النظر في اعتماد تشريعات واستراتيجيات وسياسات لمنع الإتجار بالأشخاص، وملاحقة الجناة قضائياً وحماية ضحايا الإتجار.

الثاني: على الدول الأعضاء أن تتبع حسب الاقتضاء وبالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، نهجا محدداً في شأن ضحايا الإتجار بما يتوافق مع الاحترام التام لحقوق الإنسان المكفولة لهؤلاء.

رابعًا: الفساد في مجال السلاح النووي

تشير التقارير إلى أن معلومات إنتاج الطاقة النووية أصبحت في متناول علماء من أكثر من ٥٠ دولة، وأن الأبحاث النووية، سواء السرية أو المعلنة، تنتقل بين الدول نتيجة للفساد، الذي يسهم في تسريب تكنولوجيا الطاقة النووية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، كما كشفت بعض التحقيقات خلال السنوات الأخيرة.

ويشمل الفساد في هذا المجال عدة مظاهر، من بينها الإتجار غير المشروع بالمعلومات النووية، والتلاعب بمدخلات الصناعة النووية وموادها الخام، والتأثير على إجراءات الرقابة والتفتيش، إضافة إلى التستر على

---

[٩١] راجع الاتفاق الدولي حول تجريم الاتجار في الرقيق لسنة ١٩٠٤، الاتفاقية الدولية حول تجريم الاتجار في النساء والاطفال لسنة ١٩٢١، اتفاقية جنيف الخاصة بالرق لسنة ١٩٢٦، والاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨.

[٩٢] مهدي محمد علي، الاتجار في البشر، ورقة مقدمة في ندوة مكافحة الاتجار في البشر، ابو ظبي ٢٠٠٤.

القدرات النووية لبعض الدول. ويُعد هذا القطاع من أكثر المجالات التي يرتبط فيها الفساد بالجريمة المنظمة، مما يشكل تهديداً خطيراً للأمن الدولي[٩٣].

الفصل الثالث

العوامل المساعدة على الفساد والنتائج والآثار السلبية للفساد

تمهيد وتقسيم:

هناك عوامل أخرى لتشخيص ظاهرة الفساد ومنها العوامل الاقتصادية، والثقافية، والقانونية، وهي العوامل التي أفصحت عنها بصورة أو بأخرى بعض احكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونتناول فيما يلي أثره هذه العوامل في تنامي ظاهرة الفساد وكذا آثار الفساد على المجالات المختلفة بالدولة.[٩٤]

وسوف نتناول في هذا الفصل الاتي:

المبحث الأول: العوامل المساعدة على الفساد. **المبحث الثاني:** النتائج والآثار السلبية للفساد.

المبحث الأول

العوامل المساعدة على الفساد

تعددت العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الفساد في كآفة المجتمعات حيث أفصحت عنها بصورة أو بأخرى بعض أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وسوف نتناول تلك العوامل من خلال المطالب الأتية:

المطلب الأول: العـــامـــل السيـــاســـــــــي والاقتصادي. المطلب الثاني: العامل الثقافي والقانوني.

المطلب الأول

العـــامـــل السيـــاســـــــــي والاقتصادي

أولًا: العـــامـــل السيـــاســـــــــي

العامل السياسي: الفساد يبدو نتاجاً لا مفر منه لغياب قيم النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وهي قيم ترتبط وثيقاً بالديمقراطية كثافة مجتمع ونظام حكم وادارة صحيح. [٩٥]

---

[93] van Duyne oetrus (et.al) threats of organized corruption and terrorism: critical European perspectives. Nigmegen . wolf legal publishers.2004 .

[٩٤] المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سابق، ٢٠١٤، ص ٥١.

[٩٥] اشارت الي هذا المعني ديباجة اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد حيث تنص في فقرتها الاولي على ان الدول الاطراف في هذه الاتفاقية اذ تقلقها خطورة الفساد من مشاكل ومخاطر علي استقرار المجتمعات وامنها مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الاخلاقية والعدالة ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر. كما تشير الفقرة الثالثة من الديباجة الي ان حالات الفساد التي تتعلق بمقادير هائلة من الموجودات يمكن ان تمثل نسبة كبيرة من موارد الدول تهدد الاستقرار السياسي لتلك الدول.

الحالة الأولى: أحالت النيابة العامة إلى المحاكمة الجنائية عضواً سابقًا في مجلس الشعب كان يشغل رئيس لجنة الخطة والموازنة بالمجلس وأمين التنظيم وعضو لجنة السياسات بالحزب الحاكم وذلك تأسيسا علي قيامه بالاستيلاء علي أموال إحدى شركات القطاع العام التي تساهم فيها الدولة وارتكابه جرائم التربح والإضرار العمدي بالمال العام والاستيلاء علي المال العام وذلك بإجراء المتهم عملية مبادلة صورية بين أسهم شركته الخاصة وإحدى الشركات المملوكة للدولة بالمخالفة لقانون هيئة سوق المال وبيعها لشركته علي خمسة أقساط ولم يلتزم بسدادها واستغل نفوذه السياسي لتعيينه رئيساً لمجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة المملوكة للدولة.

واستحوذ علي نسبة ٦٧% من إنتاج الحديد في هذه الشركة كما استغل صفته سالفة الذكر بتعديل شعار الشركة ليتسنى له بيع منتجات شركته الخاصة للربح علي سند من أن جميعها منتجات الشركة المملوكة للدولة علي خلاف الحقيقة وقام أيضاً بتخفيض إنتاج الشركة المملوكة للدولة من حديد حتي يتسنى له تسويق إنتاج شركته الخاصة مستغلًا كون أسم المنتج واحداً كما قام ببيع إنتاج الشركة المملوك للدولة من الخام المكون الأساس لإنتاج الحديد لشركته فقط بسعر منخفض دون باقي الشركات مما ألحق بالشركة المملوكة للدولة خسائر بلغت ٢٥ مليون جنيه .

وأنه استغل نفوذه ومنصبه السياسي لزيادة أسهم شركته الخاصة في راس مال الشركة المملوكة للدولة حيث لم يتم إضافة أية مبالغ مالية لراس مال الشركة المملوكة للدولة وبعد امتلاك هذه النسبة زاد ربح شركته الخاصة من ١٧٩ مليون جنيه إلى ٢،١٧٨ مليار جنيه في غضون عام نتيجة استحواذه واحتكاره لنسبة ٦٧% من إنتاج الحديد في جمهورية مصر العربية هذا فضلًا عن امتناعه عن سداد الديون التي بلغت (٧) مليارات جنيه والمستحقة عليه للشركة المملوكة للدولة والبنوك، أحالت النيابة العامة إلى المحاكمة الجنائية في القضية رقم ٣٦٤٢ لسنة ٢٠١١ جنايات قصر النيل المقيدة برقم (٤٥٧) لسنة ٢٠١١ كلي وسط القاهرة[٩٦] رئيس الجمهورية الأسبق لأنه في غضون الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٠ وخلال الفترة من ٢٠١١/١/٢٥ إلى ٢٠١١/١/٣١ بمحافظات القاهرة، الجيزة، السويس، الإسكندرية، البحيرة، الغربية، القليوبية، الدقهلية، الشرقية ودمياط وبني سويف:

الحالة الثانية:

اشترك المتهم، عبر الاتفاق مع وزير الداخلية الأسبق المحال إلى المحاكمة الجنائية، في ارتكاب جنايات القتل العمد بحق المتظاهرين مع سبق الإصرار، والمقترنة بجرائم أخرى. إذ عقدا العزم وبيّتا النية على قتل عدد من المتظاهرين خلال الاحتجاجات التي اندلعت في المحافظات المذكورة، اعتراضاً على تدهور الأوضاع

[٩٦] القضية رقم ٣٦٤٢ لسنة ٢٠١١ جنايات قصر النيل المقيدة برقم ٤٥٧ لسنة ٢٠١١ كلي وسط القاهرة

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والمطالِبة بتنحيه عن رئاسة الجمهورية وإسقاط النظام المسؤول عن هذه الأوضاع.

وقد أذن المتهم باستخدام الأسلحة النارية والمركبات لتمكين قوات الشرطة من تنفيذ الجريمة، وتابع عمليات إطلاق الضباط والأفراد للأعيرة النارية على المتظاهرين، مستهدفين مواضع قاتلة من أجسادهم، إضافة إلى دهس بعضهم بالمركبات. كما وافق على استمرار الاعتداءات دون أن يتدخل، رغم امتلاكه السلطات والصلاحيات اللازمة لمنع ذلك، قاصداً إزهاق أرواح المتظاهرين لردع البقية وتفريقهم، حفاظًا على منصبه واستمراره في الحكم.

وقد نُفذت الجريمة استناداً إلى هذا الاتفاق، ونتج عنها العديد من الجرائم الأخرى التي وقعت في الزمان والمكان ذاتهما، وفق ما ورد بالتحقيقات. ويشكل هذا الفعل الجرائم المنصوص عليها في المواد **40(ثانيًا وثالثًا)، ١/٤١، ٤٣، ١/٤٥، ١/٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٥** من قانون العقوبات، والمادة **116مكرر** من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨.

ثانيًا: العامل القانوني

يمثل العامل القانوني عنصراً مزدوج التأثير في ارتباطه بالفساد، إذ تصبح المجتمعات، سواء الفقيرة أو الغنية، عرضةً لانتشاره في ظل غياب القيم السياسية والثقافية وآليات الحماية القانونية. فالفقر، في بعض صوره، يُعدّ عاملًا يُسهِم في تفشي الفساد، لا سيما من خلال رشوة صغار الموظفين ذوي الدخل المحدود أو إقدامهم على اختلاس المال العام. وعلى الجانب الآخر، يُمكن للثراء أن يكون دافعًا لظهور أنماط أخرى من الفساد، وهو ما يُعرف في علم الجريمة بـــ"إجرام ذوي الياقات البيضاء"، والذي يتجسد في جرائم الاختلاس، وتقاضي العمولات، وغسل الأموال.

علاوة على ذلك، فإن النموذج الاقتصادي السائد قد يساهم في تعزيز فرص الفساد، خاصة في المجتمعات التي تمر بمراحل تحول اقتصادي، حيث يمكن أن تتحول القيم وآليات الليبرالية الاقتصادية، التي لم تترسخ بعد، إلى غطاء يُخفي ممارسات فاسدة، مستغلًا الفرص والإغراءات التي تتيحها تلك التحولات[٩٧].

المطلب الثاني

العـــــامـــــل الثقـــــافـــــي والقانوني

أولًا: العامل الثقافي

يُعد العامل الثقافي عنصراً رئيسيًا في تفسير ظاهرة الفساد، سواء من حيث نشأتها أو انتشارها، وحتى فيما يتعلق بضعف جهود مكافحتها. إذ يزدهر الفساد في البيئات التي تعاني من تدني الوعي الثقافي، حيث

[٩٧] المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سابق ذكره ، ٢٠١٤، ص ٥٣.

يستغل هذا القصور الذي لا يقتصر على المواطن طالب الخدمة فحسب، بل يشمل أيضاً الموظف العام. ولا يزال هناك نقص في الإدراك المجتمعي بأن الدولة مُلزَمة بتقديم الخدمات العامة بشكل مناسب وفي وقت معقول، دون فرض أي مقابل إضافي غير الضرائب والرسوم الرسمية. [٩٨]علاوة على ذلك، يجد الفساد بيئة خصبة للنمو داخل البيروقراطية الإدارية، حيث يستفيد من تعقيد الإجراءات والتشريعات، ويستغل مظاهر التسلط والتحكم والاستعلاء التي تنعكس على القوانين واللوائح، مما يسهل استمراره وانتشاره [٩٩]

ثانياً: العامل القانوني

يعكس هذا العامل محدودية فعالية سياسات مكافحة الفساد، رغم أن التشريعات الجنائية مليئة بالنصوص العقابية التي تجرّم الفساد بأشكاله المختلفة. ويُعزى ذلك إلى الطبيعة المعقدة والمتطورة للفساد في العصر الحديث، حيث يتسم بالتنظيم والمراوغة والقدرة على التكيف، مما يستلزم تطوير آليات تشريعية تتسم بالمرونة والصرامة في آنٍ واحد لمواجهته بفاعلية.

ومن الملاحظ أن العديد من التشريعات العربية تفتقر إلى الضوابط القانونية الكافية لمنع تضارب المصالح بين الوظيفة العامة والعمل في القطاع الخاص، حيث لا توجد قيود واضحة وصارمة تمنع كبار المسؤولين الحكوميين من الانتقال فوراً إلى مناصب في القطاع الخاص بعد تركهم الخدمة العامة، مما قد يفتح الباب أمام استغلال النفوذ والممارسات الفاسدة.

وقد واجهت ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فنصت في الفقرة الفرعية (هـــ) من الفقرة ٢ من المادة (١٢) على "منع تضارب المصالح بفرض قيود، حسب الاقتضاء ولفترة زمنية معقولة، على ممارسة الموظفين العموميين في القطاع الخاص بعد استقالتهم أو تقاعدهم عندما تكون لتلك الأنشطة أو ذلك العمل صلة مباشرة بالوظائف التي تولاها أولئك الموظفون العموميين أو أشرفوا عليها أثناء خدمتهم".[١٠٠]

ولعل ذلك يتطلب من ناحية أولى نهجاً متعدد المحاور، بمعني إتباع استراتيجية شاملة سياسية وإدارية ومجتمعية (بإشراك المجتمع المدني) ووقائية واقتصادية ثم قانونية عقابية في نهاية المطاف وإلا تقتصر مواجهة الفساد على الصعيد الوطني بل تشمل أيضاً تعزيز التعاون الدولي.

وهنا على وجه التحديد تكمن أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أفردت الفصل الرابع منها للتعاون الدولي. هذا بالإضافة لما تضمنته الاتفاقية في مواضع أخرى – كما في المادة رقم (٤٦) منها– من احكام خاصة بتفعيل المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول.[١٠١]

---

[٩٨] المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سابق ذكره، ٢٠١٤، ص ٥٣.

[٩٩] المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سابق ذكره ، ٢٠١٤، ص ٥٣.

[١٠٠] المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سابق ذكره ، ٢٠١٤، ص ٥٤.

[١٠١] المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى مرجع سابق ذكره ، ٢٠١٤، ص ٥٥

وخلال العقدين الماضيين حظي موضوع الفساد بعناية الباحثين وصناع القرار، وكان من أبرز تلك الحلقات الدراسية الإقليمية عن الفساد الحكومي التي عقدت في لاهاي (هولندا) في الفترة من ١١- ١٥ ديسمبر عام ١٩٨٩ واشترك فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية بمركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية. (١٠٢)

وقد أدت أبحاث ومداولات هذه الحلقة إلى تأكيد الدور الأساس الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في مساعدة الدول على مواجهة الفساد. (١٠٣)

وافصحت معطيات البحوث والدراسات الميدانية عن حقائق قيمة ساعدت على إدخال إصلاحات في الهياكل الإدارية ونظم الرقابة المالية في كثير من دول العام المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الفساد ومنها:

١. عدم وجود أجهزة حكومية تتولي الرقابة وتتلقي شكاوى المتضررين من الفساد في كثير من دول العالم.
٢. عدم وجود آليات اجتماعية داخلية تطبق إدارة جودة الخدمات.
٣. تزايد التعقيدات الإجرائية في جميع مستويات الأداء الحكومي.
٤. سوء استخدام السلطة التقديرية، وعدم تطبيق الأنظمة والقوانين في نطاق القطاع العام.
٥. عدم توافر نظم الرقابة الداخلية التي تكفل الشفافية والتحكم والمساءلة في رسم وتنفيذ السياسات العامة.
٦. ضعف آليات المشاركة الشعبية، ورقابة المجتمع الرامية إلى مكافحة الفساد الجسيم.
٧. ضعف تحفيز موظفي القطاع العام على مكافحة الفساد.
٨. عدم وجود فرث لمشاركة الموظفين العموميين في صناعة القرارات التي تنفرد بها القيادات الإدارية العليا.
٩. عدم فعالية أجهزة العدالة الجنائية كالشرطة والنيابة العامة والقضاء في مكافحة جرائم الفساد.
١٠. ضعف وسائل الإعلام وانشغالها بالأمور الهامشية التي لا تمس المصالح الحقيقية.
١١. عدم توفر المعلومات الخاصة بمشاريع التنمية ومصادر تمويلها والجهات المكلفة بالإشراف عليها.

ولا شك أن الجهود العلمية كانت وراء الوضوح والإجماع الذي تحقق هلي المستوي الدولي بشأن تحديد أسباب الفساد واستراتيجيات الفساد المواجهة التي اعتمدت مرتكزاتها الأساسية على الاتي:

١. وضع قواعد مقبولة دولياً فيما يتعلق بتحديد الفساد.
٢. تشجيع قيام الحكومات بعمليات التقييم الذاتي فيما يتصل بحالات الفساد داخل حدودها.

---

(١٠٢) وثائق الامانة العامة للأمم المتحدة رقم A/CONF. 144/8

(١٠٣) انظر في تفصيل ذلك الموقع الالكتروني للبنك الدولي http://www.worldbank.com

٣. الاعتراف بأن الفساد يمثل عقبة أمام التنمية وإن له مضاعفات محلية ودولية خطيرة.
٤. ضرورة الإدارة الشعبية والالتزام السياسي
٥. مراعاة المصداقية وانفاذ القوانين.
٦. تعزيز التعاون الدولي.
٧. اعتماد المعاملات الالكترونية في الإدارة الحكومية.[١٠٤]

المبحث الثاني

النتائج والآثار السلبية للفساد

يؤثر الفساد تأثيراً كارثياً علي مقدرات الدول ومجتمعاتها لكونه يصيب البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتمتد تأثيراته لتهدد مصالح المجتمع بدءً بزعزعة القيم وإفساد الضمائر وتلويث البيئة المحيطة من هواء وأنهار وأراضي زراعية لينخر في نظم العدالة وتكافؤ الفرص وحقوق الملكية والنظام المصرفي وغيرها وتتداعي دولة القانون ويهدد المشروعية في الدولة ويؤثر تأثيراً حسيساً في علاقة المواطنين بالنظم الحاكمة مما يستوجب إمعان النظر في مواجهته بأكبر قدر من القلق والاهتمام وفيما يلي سنعرض آثار الفساد علي المجالات المختلفة بالدولة. وسوف نتناول في هذا المبحث الاتي الآثار السلبية للفساد في مطلبين:

المطلب الأول: على السياسي والاجتماعي **المطلب الثاني:** على الصعيد الاقتصادي.

المطلب الأول

الآثار السلبية للفساد على الصعيد السياسي والاجتماعي.

أولًا: الآثار السلبية للفساد على الصعيد السياسي تتمثل فيما يلي:

١- **اهتزاز الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة:** وهو الأمر الذي يعترض بناء مجتمع مدني حديث يضمن الحقوق والحريات للمواطنين حيث تتجه الدولة لفقدان مشروعيتها وعلى عكس ما تتجه إليه النظم الديمقراطية الغربية القائمة على التعددية حيث يبادر السياسي محل الاتهام من تلقاء نفسه بالاستقالة من الحكومة وفي حالات الفساد الكبري قد يستقيل الرئيس أو الحكومة بأكملها ويتم إجراء انتخابات مبكرة لاختيار حكومة جديده بدلًا من التي زالت شرعيتها الدستورية أو السياسية[١٠٥].

بينما تسقط الدول الديكتاتورية والسلطوية حيث يؤدي السخط الشعبي إلى الثورة ضد الأنظمة الحاكمة الفاسدة. وخطورة الفساد السياسي أنه قد يؤدي ليس إلى إضعاف الحكومة تجاه الداخل وإنما إلى إضعافها تجاه الخارج ففي الداخل نجد عزوفًا من أصحاب الكفاءات الشرفاء، وتهافتًا من الطامحين على المناصب من أجل تحقيق المنافع ورموز الفساد يهمهم استمرار ضعف الحكومة [١٠٦]

---

[١٠٤] لمزيد من التفصيل انظر: كيمبرلي آن اليوت، مرجع سابق، ص ٨٠

[١٠٥] لطفي محمد حسن شاش – بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، مرجع سبق ذكره ص ٢٩.

[١٠٦] د. منير الحمش – الاقتصاد السياسي – الفساد الاصلاح التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب – دمشق – ٢٠٠٦ ص ٢٦ :٢٧

٢- **افتقاد الثقة في الأنظمة الحاكمة وتفشي نظرية المؤامرة:** حيث يتم قطع أواصر الثقة بين الحكومة وبين الجمهور متلقي الخدمة بصفتهم ممثلي الدولة ومندوبيها في مواجهة المواطن ونتاجاً لتداعي الثقة في الحكومة يفقد المواطن الرغبة في المشاركة في أعمال الإصلاح ويصبح دوره غير فاعل أو مؤثر.

٣- **غياب الديمقراطي وعدم الشعور بالمساواة وتكافؤ الفرص:** انتهاج سبيل الديمقراطية يمثل أهم آليات التعامل مع ظاهرة الفساد والضمان الأكبر لكشف ظواهر وتتبعه ومكافحته حتى القضاء عليه حيث تمثل العملية الانتخابية ذروة الاحتكام لمبدأ الثواب والعقاب في مواجهة النظم الحاكمة وذلك بتغييرها نتيجة ضعف أدائها في مواجهه الفساد كأحد وظائفها الرئيسية أثناء توليها لسلطه الحكم.

كما أن غياب الديمقراطية يعظم الشعور بعدم المساواة وتكافؤ الفرص حيث تستأثر فئة بعينها بالامتيازات والتسهيلات ويحوزون وظائف ومناصب معنية دون غيرهم من المواطنين، ويضعف المشاركة السياسية للطبقات الفقيرة، والمهمشة لغياب الثقة في المؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة[١٠٧].

٤- **إصباغ حصانة مصطنعة لمظاهر الفساد:** في ظل وجود أنظمة الحكم الديكتاتورية السلطوية التي يقتصر الحكم فيها على فرد أو حزب أو فئة من المجتمع دون غيرها كأحد مظاهر اضمحلال الديمقراطية وتراجعها

٥- **ظهور الاضطرابات داخل المجتمع وشيوع الفوضى:** مما يعطل أعمال مبدأ سيادة القانون ويشجع علي استخدام المال والقوة لفرض إرادات سياسية لفئات يعينها لتزوير إرادة الشعب وانتزاع حقوقه السياسية كما تستخدم أوامر الاعتقال والأحكام العرفية وتلفيق التهم لمن يتوقع فوزهم بنزاهة في الانتخابات ويؤدي ذلك في مجموعة إلى تزكية روح الصراع والثأر التاريخي في الحاضر ويمتد للمستقبل بين الأفراد والعائلات.

ثانياً: الآثار السلبية للفساد على الصعيد الاجتماعي. تتمثل فيما يلي:

١- **انحصار القيم والمبادئ الأخلاقية في المجتمع وضعف الولاء للأسرة والمجتمع:** يؤدي الفساد إلى التخلي عن المبادئ والمثل الأخلاقية العليا من أجل الحصول على أموال أو منافع مادية دون وجه حق وتحل ثقافة الفساد محلها وتصبح مفاهيم الكفاح وسلوك الطريق القويم والاعتماد على النفس والتمسك بالدين تشكل تراجعاً لأزمان سحيقة.

٢- **تسيب العملية التعليمية:** ظل تعظيم دور المال في حياتنا لعدم وجود قناعات بأن المؤهل العلمي هو السبيل لتحقيق النجاح حيث برزت فكرة أن الأعمال السهلة واليسيرة كالسمسرة وتجارة التجزئة ونحوها هي الهدف الذي يسعي إليه الأفراد ما هي إلا نتاج لفساد المجتمع وعدم الايمان بقيمة العلم فيه.

---

[١٠٧] محمد احمد درويش، الفساد، مصادره ونتائجه ومكافحته – الطبعة الاولي – عالم الكتب القاهرة ٢٠١٠ ص ٦٨ وانظر كذلك كيمبولي آن إليوت، مرجع سابق ٢٠٠٠ ص١٠.

٣- **انتشار ظاهرتي البطالة والهجرة غير الشرعية:** يؤدي انتشار الفساد إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية الضخمة إلى الخارج لما تتيحه الأسواق العالمية من تنوع ووجود فرص متكافئة ويؤدي لإحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن المغامرة في الاستثمار مما يقلل من فرص العمل للمواطنين ويؤدي لانتشار ظاهرة البطالة كما يؤدي فساد التعليم الفني إلى عدم توافر عمالة ماهرة مدربة على أحدث الوسائل التكنولوجية ويؤدي للبطالة.

٤- **تآكل الطبقة المتوسطة وصراع الطبقات الاجتماعية:** ويرجع نتيجة للتفاوت فيما بينها والحقد والتباغض بين فئات المجتمع نتيجة لاستشراء الفساد وإثراء فئة من المجتمع تنعدم لديها القيم العليا فتتكالب على شراء السلع بشكل ينعدم فيه نمط ترشيد الاستهلاك معبراً عن نمط الاستهلاك المظهري القائم على الترف والسفه مما يثير حفيظة غير القادرين وقد يحاول الآخرون المحاكاة لتلك التصرفات.

٥- **اللجوء للتطرف والعنف والإرهاب:** وقد ينحرف البعض في هذا الاتجاه هروباً من الظواهر الاجتماعية الناتجة عن الفساد حيث يلجون إلى عقيدتهم الدينية باعتباره ملاذهم الأخير وقد تتلقفهم مخالب التطرف المقيت الذي يروج لتكفير المجتمع ووجوب تغييره بالقوة.

المطلب الثاني

الآثار السلبية للفساد على الصعيد الاقتصادي.

تتمثل الآثار السلبية للفساد على الصعيد الاقتصادي فيما يلي:

١- **انخفاض معدل نمو الدخل القومي وزيادة كلفة مواجهة الأضرار البيئية والأضرار الأخرى الناجمة عن الفساد:** حيث يؤدي الفساد إلى تراجع معدلات الادخار والاستثمار كما تتحمل موازنة الدولة تكاليف مواجهة الأضرار البيئية وتلوث مياه الشرب ونفقات علاج المرضي جراء التلوث الناجم عن الفساد.

وتتحمل الدولة كلفة العلاج من التلوث البيئي الناتج عن الفساد وسوء الإدارة حيث لا تتبع الإجراءات اللازمة لحماية البيئة رغم رصد ميزانيات ضخمة لمجابهة التلوث لوضعه في الحدود المقبولة وفقاً لقانون البيئة كما يتحمل الاقتصاد القومي أعباء مكافحة الفساد وتزيد كلما زاد استشراؤه كنفقات مواجهة أعمال التهريب بالموانئ والحدود وتهريب الآثار وافساد الحياة البحرية والمحميات الطبيعية والشعاب المرجانية والصيد المخالف والردم والبناء الجائر على حرم شاطئ البحار بالمناطق الساحلية.

٢- **زيادة معدلات الفقر وسوء توزيع الثروة:** حيث يسعي السياسيون الباحثون عن الثروة من خلال أموال الفساد إلى التوسط أو الاشتراك في إسناد مشروعات أو توريدات ذات مستويات إنفاق مرتفعة وبالتالي تتيح فرص أكبر من أموال العمولات وقدراً أعظم من فرص الفساد كمشروعات الإعمار الكبري التي تعتمد على التكنولوجيا والماكينات العملاقة في تنفيذها أو عمليات شراء الأسلحة وما نحو ذلك وبالتالي لا يشكل إنفاقاً لمصلحة الفقراء والأيدي العاملة البسيطة.

٣- **سوء تخصيص الموارد بالميزانية العامة للدولة وسوء تقديم الخدمات العامة للمواطنين:** حيث يسعي رجال السلطة الفاسدون إلى تشويه عناصر النفقات الحكومية حيث يبددون مواد مالية عامة مثل الإنفاق على مشروعات تطهير المجاري المائية الحالة والعاجلة لمواجهة أخطار الفيضانات والغرق أو الإنفاق على مشتريات سيادية كالسلاح أو تطوير منظومة الطيران المدني بالدولة حيث تقل أعداد الشركات المنتجة عالمياً وتزيد قيمة الصفقات مما يجور على أوجه إنفاق أخرى كالصحة والتعليم.

٤- **انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة المحصلة بطريق الاتاوات السيادية والموارد الريعية بالدول:**

ويتمثل ذلك في فساد القائمين علي أعمال تقدير الاتاوات السيادية وتحصيلها كالضرائب والجمارك والرسوم من خلال استغلالهم لثغرات قانونية أو إعادة توصيف البضائع المتعاملين معها علي غير حقيقتها أو تطويع بنود قرارات حوافز الاستثمار في تقليل القيم المالية المستحقة للدولة وكذلك بالنسبة للموارد المالية الريعية للدولة المتحصلة من قيمة حقوق الامتياز "للتنقيب عن البترول والمواد الخام "وقيمة بيع أراضي الدولة لأغراض البناء أو الاستصلاح والاستزراع حيث يسعي الموظفون الفاسدون من أعضاء لجان التعاقد إلى تفضيل بعض المتعاملين معهم من أصحاب الشأن دون غيرهم لوجود اتفاقات سرية مؤثمة ومصالح مادية متبادلة بينهم.

٥- **خلق اقتصاد موازي وانتشار نشاطات الاقتصاد الأسود:** تشكل عوائد الفساد ونواحي استغلالها إلى جانب عوائد أخرى كالتهرب الضريبي والجمركي اقتصاداً موازياً بخلاف الاقتصاد الرسمي حيث لا يستغل المستفيدون من هذه الأموال تلك العوائد في إنشاء أو التوسع في إقامة مشروعات صناعية أو تكنولوجية بل يزيد معدلات إنفاقهم على السلع الاستهلاكية والعقارات والتحف في محاولة لتبييض هذه الأموال والحفاظ على قيمتها أو تنميتها والاستمتاع بها مما لا ينعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد.

قدرت دراسة أعدها اتحاد الصناعات المصري أن عدد المنشآت المخالفة المشار اليها حوالي (٤٧٠) ألف مصنع ومنشأة غير مسجلة وتتجاوز قيمة تعاملاتهم خلال الاربع سنوات الماضية نحو ٢,٢ تريليون جنيه وتتسبب في ضياع مبالغ ضخمة كقيمة الضرائب المهدرة من خزانة الدولة [١٠٨]

٦- **ضعف فاعلية أموال المساعدات والمعونة الأجنبية للدول المانحة المقدمة للدول النامية:** يعمل الفساد علي خفض فاعلية تدفقات المعونة من خلال تحويل الأموال من وجهة المشاريع المستهدفة إلى مصروفات عامة غير انتاجية [١٠٩] كما يمكن أن تتسرب تلك المعونة إلى الأفراد المحللين القائمين علي المشروع في صورة رواتب أو منح شخصية أو بدلات وتودع في حساباتهم الشخصية بما يحرم الدول الفقيرة من العوائد الايجابية لتلك المنح المتمثلة في رفع مستوي معيشة المواطنين والارتقاء بمستوي الخدمات الأساسية والمرافق والخدمات العامة ومكافحة الفقر.

---

[١٠٨] عادل السنوري الاقتصاد الاسود في مصر، جريدة اليوم السابع – مقال – ١ ابريل ٢٠١

[١٠٩] حازم الببلاوي – مرجع سبق ذكره رقم ١٢٣.

٧- هروب رؤوس الأموال الوطنية وعدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بالداخل:

مما يترتب عليه حرمان الاقتصاد الوطني والاجيال القادمة من نتائج التقدم المتحقق وعوائد نمو هذه الأموال في المشروعات المختلفة ولا تستثمر في الأسواق المحلية سوي الثروات الصغيرة والمتوسطة وتشير في هذا الصدد أن اقتصاد الدولة النامية المصاب بالفساد غير قادر علي استيعاب هذه الاحجام الهائلة من الثروات [١١٠].

٨- التأثير على السمعة الائتمانية للنظام المصرفي الوطني وتذبذب أداء بورصة الأوراق المالية:

يعد الفساد المصرفي وضع الائتمان دون ضمانات وهروب الأموال إلى الخارج نزفاً للاقتصاد القومي حيث تشكل الأموال الممنوحة كقروض ائتمانية والتي تمنح منها نسبة ثمناً للفساد.. ويمنح جانبها المتبقي والأكبر دون ضمانات.. جانباً هاماً من الدخل القومي يتم تحويله خارج البلاد بما يحقق مصلحة اقتصادية للدول الكائنة بها ولا يمكن استعادة تلك الأموال لوهمية أو ضعف قيمة الضمانات المقدمة نظير منحها بما يضر بالسمعة الائتمانية للنظام المصرفي.[١١١]

المراجع

١. القرآن الكريم
٢. مجمع المعاني
٣. المراجع المتخصصة

اسماء محمد عزت محمد كمال، اشكالية الفساد والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على الدول النامية)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١.

اسماعيل ذكي ، ضمانات الموظفين في التعيين والترقية والتأديب، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٦٣.

أمير فرج يوسف، الحكومة ومكافحه الفساد الاداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوي المحلي والاقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقيه الامم المتحدة للفساد مكتبه الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٧.

البشير علي حمد الترابي (دكتور)، مفهوم الفساد وانواعه في ضوء نصوص القران الكريم والسنة المطهرة، شبكة المعلومات.

حمدي عبد العظيم – عولمة الفساد وفساد العولمة – الدار الجامعية الاسكندرية – الطبعة الثانية ٢٠١١.

زكي حنوش، مظاهر الفساد في السلوك اليومي للمواطن العربي: الاسباب والعلاج، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، ٢٠٠٣.

سامي الطوخي (دكتور)، الادارة بالشفافية للتنمية والاصلاح الاداري (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية ٢٠٠٦، انظر د. محمود شريف بسيوني – الجريمة المنظمة وغسل الاموال في القانون الجنائي الدولي – دراسة غير منشورة– ٢٠٠٣.

شادية فتحي واخرين، مؤتمر الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة، ٩٩.

---

[١١٠] المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٦٦، ابريل ٢٠٠١، ص١١٢

[١١١] حمدي عبد العظيم – عولمة الفساد وفساد العولمة مرجع سبق ذكره ص ٧٤ –٧٦.

صباح عبد الكاظم شبيب، دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري في العراق، رسالة دكتوراه جامعة بغداد، كلية القانون، العراق، ٢٠٠٨.
صلاح الدين فهمي محمد (دكتور)، الفساد الاداري لحقوق العمليات التنمية الاجتماعية والاقتصاد، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٤.
طارق محمود عبد السلام السالوس (دكتور)، التحليل الاقتصادي للفساد: مع اشاره خاصه للقطاع المصرفي المصري، دار النهضة العربية ،٢٠٠٥.
عامر الكبيسي (دكتور)، الفساد الاداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، العدد رقم ١، يونيو ٢٠٠٥.
عبد القادر الشيخلي(دكتور)، معوقات تطوير نظم واجهزة الخدمة المدنية في الاقطار العربية، دار الفكر والتوزيع والنشر، عمان ١٩٨٢.
عبد المجيد محمود (المستشار الدكتور)، الفساد تعريفه–صوره–علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى، دار نهضة مصر للنشر، الطبعة الثانية، ٢٠١٤.
علاء فرحان طالب (دكتور)، و م. علي الحسين حميدي العامري، استراتيجية ممارسة الفساد الاداري والمالي مدخل تكاملي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ط ١ ،٢٠١٤.
علي احمد فارس، حل الازمات، الفساد الاداري نموذجا، مركز المستقبل للدراسات والبحوث.
علي شتا (دكتور)، الفساد الاداري ومجتمع المستقبل، الاسكندرية: مكتبة الاشعاع، ١٩٩٩.
عماد صلاح عبد الرازق الشيخ داود، الفساد والاصلاح السياسي دراسة مقارنة بين دول الجنوب والشمال، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،٢٠١١.
فايزة فوزي محمد، الفساد وأثره على الجهازين الامني والقضائي، الندوة العلمية حول دور الشرطة في مكافحة الفساد الاداري، ابوظبي: مركز البحوث والدراسات الامنية، ٢٠٠٤.
لطفي محمد حسن شاش – بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٢٠٠٣.
محمد ابراهيم درويش ومحمد محمد بدران: وظائف الادارة، دار النهضة العربية، القاهرة ،٢٠٠٨.
محمد احمد درويش، الفساد، مصادره ونتائجه ومكافحته – الطبعة الاولي – عالم الكتب القاهرة ٢٠١٠.
محمد احمد صالح، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، المؤتمر العربي لمكافحة الفساد، ٢٠٠٣.
محمد رفعت مصطفي (دكتور)، دور الاعلام في مكافحة الفساد الاداري وانسب السبل لتفعيله، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة الاكاديمية الفكرية العليا، دمشق، ٢٠٠٦.
محمد سلامة احمد عزت – بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٢٠١٦.
محمد فتحي عيد (اللواء الدكتور)، الاجرام المعاصر، مطبوعات اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الطبعة الاولي، الرياض، ١٩٩٩.
المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٦٦، ابريل ٢٠٠١.
منير الحمش (دكتور)، الاقتصاد السياسي – الفساد الاصلاح التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب – دمشق – ٢٠٠٦.
مهدي محمد علي، الاتجار في البشر، ورقة مقدمة في ندوة مكافحة الاتجار في البشر، ابو ظبي ٢٠٠٤.

٤. الكتب المترجمة

كيمبرلي آن اليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محم جمال امام، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠.

هانس بترجمان وهارلشومان، العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة، اكتوبر ١٩٩٨.

٥. المنظمات

الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن استخدامات اراضي الدولة – مرجع خاص غير منشور – ٢٠١٥.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/SER/55/25 في دورتها الخامسة والخمسين بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠، ٢٠٠٣.
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/v05/905/19/pdf/v0590519.pdf

مجلس وزراء الداخلية العرب، قرار رقم (٢٠٠٣/٣٨٤)، الدورة العشرون.

منظمة الشفافية الدولية: http://www.transparency.org

المنظمة العربية لمكافحة الفساد المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي بين الاقطار العربية، بحوث ومناقشات أقامتها، الدار العربية للعلوم.

الموقع الالكتروني للبنك الدولي http://www.worldbank.com

خطة ميلانو، مؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، الفصل الاول، الفرع (أ).

٦. الجرائد

عادل السنوري الاقتصاد الاسود في مصر، جريدة اليوم السابع – مقال – ١ ابريل ٢٠١٠

جريدة التحرير – عرض تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن استخدامات اراضي الدولة – مقال – ٢٠١٥/٧/٧ وكذلك تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات.

Albert vannucci.corruption .political parties and political protection-.eui working papers of the Robert schuman center.florence European university institute 2000

Corruption is an abuse of public power for private gain that hammers the public interest.

denial jardan smith a culture of corruption every deception and popular discontent in Nigeria London :random books 2006 .

EDGARDO BU scaglia and William. Judicial reform in developing countries. Annals of the American academy of political and science. march.1997 .

European criminal law convevtion on corruption. article (2.3.4) ets.

Fisman Raymond and Roberta gatti- decentralization and corruption : evidence across countries – journal of public economics .83(3).2002.

Herbert Ede hertz and Thomas overcast. white collar crime: an agenda for research. Lexington. 1982 http:/www.transparency.org

Knack.steven and Philip keefer – does social capital have on economic pay off across – country investigation – the quarterly journal of economics.112(4) 1997

Leoluca orland gighting the mafia and reviewing Sicilian culture .california encounter books 2003

Leslie holmes rotten states: corruption post communism and neoliberalism London sage 2006.

Paola Mauro,"corruption:canses,consequences and Agenda for.further research. Finance and Development, march.1998.

Susan rose and jana kunicoca- electoral rules as constraints on corruption yale university 2001 .

transparency international annual report on corruotion around the world 2008

United nation manual on anti- corruption policy.odccp.cicp-16. vienna. http://mesr.net/avidities/032.html

uses anti-corruption tool kit.2001

van Duyne oetrus (et.al) threats of organized corruption and terrorism: critical European perspectives. Nigmegen . wolf legal publishers.2004 .

van duyne petrus (et.al.) threats of orgainized crime corruption and terrorism: critical european perspective. Nigmegen. Wolf legal publishers.2004

Williams b.elgar (ed)explaining corruption : elgar references .u k 2006.

World bank group work in low-income countries under street: a task force report. Washing deck World bank.2002